الاستعراض السنوي لأهداف التنمية المستدامة 2026

سياسات الذكاء الاصطناعي من أجل الشمول الاجتماعي في المنطقة العربية

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان **كرامةُ الإنسان**

رؤيتنا

طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتُنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا

بشغَف وعزْم وعَمَل: نبتكِر، ننتج المعرفة، نقدِّمُ المشورة،
نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030.

يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلِّ إنسان.

E/ESCWA/CL5.SDGS/2026/1

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الاستعراض السنوي لأهداف التنمية المستدامة 2026

سياسات الذكاء الاصطناعي من أجل الشمول الاجتماعي في المنطقة العربية

الاستعراض السنوي لأهداف التنمية المستدامة هو إحدى الوثائق التحضيرية للمنتدى العربي للتنمية المستدامة، والهدف منها تحفيز النقاش بشأن القضايا ذات الأولوية المتعلقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

الأمم المتحدة
بيروت

© 2026 الأمم المتحدة
جميع الحقوق محفوظة

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى المصدر.

توجّه جميع الطلبات المتعلقة بالحقوق والأذون إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخار جية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح، صندوق بريد: 8575-11، بيروت، لبنان.

الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org.

UNITED NATIONS PUBLICATION
E/ESCWA/CL5.SDGS/2026/1
PDF ISBN: 9789211597318
2600114A

شكر وتقدير

أعدّت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) الاستعراض السنوي لأهداف التنمية المستدامة 2026 بتوجيه من رئيسة مجموعة تنسيق العمل على خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، ميساء يوسف.

المؤلفون

جنى البابا ولارا جدع

المراجعون الإقليميون والمساهمون

جاسم الحمراني (المكتب التنفيذي لمجلس التعاون الخليجي)، بخيت الجرن وأنس الناصر وفرناندو أرمندواريس (وزارة تمكين المجتمع في الإمارات العربية المتحدة)، جوليان لو تيلييه، هانيا صبيدين ديماسي، رانيا الجزائري، ماركو شيفر، سكينة النصراوي، نادية خليفة، ندى دروزه، أسامة صفا، خالد أبو اسماعيل، أيمن الشربيني، محمد نوار العوا، ريتا وهبة (الإسكوا)

تتوجّه الإسكوا بشكر خاص إلى وزارات الشؤون الاجتماعية التالية في الدول العربية على استجابتها للاستبيان الذي استند إليه هذا الاستعراض:

- وزارة التنمية الاجتماعية، الأردن
- وزارة تمكين المجتمع، الإمارات العربية المتحدة
- وزارة التنمية الاجتماعية، البحرين
- وزارة الشؤون الاجتماعية، تونس
- وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، الجمهورية العربية السورية
- وزارة التنمية الاجتماعية، عُمان
- وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة، قطر
- وزارة الشؤون الاجتماعية، الكويت
- وزارة التضامن الاجتماعي، مصر
- وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، المملكة العربية السعودية
- وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة، موريتانيا

الإنتاج

قسم إدارة المؤتمرات في الإسكوا

الرسائل الرئيسية

1

المنطقة العربية ملتزمة جداً بدفع عجلة الذكاء الاصطناعي. فبحلول عام 2026، كانت أكثر من نصف الدول العربية قد اعتمدت سياسات وطنية طموحة خاصة بالذكاء الاصطناعي بهدف النهوض بالاقتصادات وتمكين الأفراد. كما صُنِّفت بعض بلدان المنطقة ضمن أفضل بلدان العالم أداءً في مجال الذكاء الاصطناعي.

2

تتفاوت مستويات نضوج الذكاء الاصطناعي والجاهزية له في المنطقة العربية إلى حد بعيد، ممّا يعكس تباينات واسعة في مستويات التنمية عموماً بين البلدان. ونظراً إلى أنّ الاستثمارات "السيادية" الكبيرة في الذكاء الاصطناعي مركَّزة في عدد محدود من الدول الساعية إلى شغل مواقع قيادية، يُخشى أن تتفاقم التفاوتات داخل المنطقة أكثر فأكثر.

3

يعكس تحليل السياسات الوطنية للذكاء الاصطناعي في 12 دولة عربية من منظور الشمول الاجتماعي اتجاهات إيجابية:

- تستند السياسات إلى مبادئ أخلاقية تتماشى إلى حد بعيد مع المعايير العالمية، مثل الحد من التحيز، وحماية البيانات الشخصية، وضمان الشفافية والمساءلة الخوارزميتَين.
- توجد آليات وطنية للتنسيق والرقابة في مجال الذكاء الاصطناعي، وهي في معظم الحالات مدعومة بتشريعات حديثة تنظّم حماية البيانات والأمن السيبراني.
- تشمل السياسات أحكاماً للتوعية وتنمية القدرات في مجال الذكاء الاصطناعي على نطاق واسع، مما يعود بالفائدة على الأطفال والشباب ورواد الأعمال وموظفي القطاع العام.
- تعطي السياسات الأولوية لنشر الذكاء الاصطناعي في القطاعات ذات الأثر الاجتماعي الكبير، مثل قطاعات التعليم والصحة والخدمات الحكومية.
- تركّز السياسات على تطوير قدرات الذكاء الاصطناعي باللغة العربية وحلول الذكاء الاصطناعي المراعية للثقافة العربية.

4

تشمل الفجوات التي تشوب معظم السياسات الوطنية للذكاء الاصطناعي والتي ينبغي الاهتمام بها ما يلي:

- قلّة الإجراءات الموجَّهة التي تمكّن الفئات المعرّضة للخطر من الاستفادة من الذكاء الاصطناعي على قدم المساواة مع الفئات الأخرى ومن المشاركة في وضع السياسات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي والرقابة عليها.
- النقص في مؤشرات الأداء اللازمة لرصد أثر الذكاء الاصطناعي على الشمول الاجتماعي ولتوجيه قرارات التمويل العام للذكاء الاصطناعي.
- ضعف تنفيذ التدابير المتّخذة لمكافحة سوء استخدام الذكاء الاصطناعي في اختلاق ونشر المعلومات المضللة والمغلوطة وخطاب الكراهية على سبيل المثال.
- ضعف الاهتمام بالآثار السلبية للذكاء الاصطناعي على الأجيال الحالية والمستقبلية، وغياب الإجراءات الاستباقية اللازمة للتخفيف من هذه الآثار، بما في ذلك على فقدان الوظائف وإلحاق الضرر بالبيئة.
- عدم البحث كما يجب في الفرص التي قد تنشأ عن التكامل الإقليمي في مجال الذكاء الاصطناعي، مما يؤدي إلى ازدواجية الجهود وضعف كفاءة الاستثمارات في هذا المجال.

5

تُظهر دراسة الحالة، التي استندت إلى أجوبة وزارات الشؤون الاجتماعية في 11 بلداً عربياً على استبيان الإسكوا، أنّ عدداً قليلاً فقط من هذه الوزارات يستخدم الذكاء الاصطناعي لتنفيذ المهام والولايات المنوطة بها. ويعود هذا القصور لدى معظم الوزارات إلى فجوات كبيرة في هياكل الحوكمة الداخلية للذكاء الاصطناعي وإلى قلة القدرات البشرية والموارد المالية المخصصة له. كما أن تعاون هذه الوزارات مع المنظمات غير الربحية والأوساط الأكاديمية في المبادرات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي لا يزال محدوداً.

6

لا تزال فرص التعاون الإقليمي العربي في مجال الذكاء الاصطناعي غير مستغَلّة بالشكل الكافي مع أنّ الأطر الإقليمية للذكاء الاصطناعي، المعتمدة تحت مظلة جامعة الدول العربية، تتيح التوافق بشأن المبادئ الأخلاقية والأهداف المشتركة المتعلقة بالذكاء الاصطناعي التي تدعم الشمول الاجتماعي. غير أنّ هذه الأطر لا تواكبها خريطة عمل شاملة، بما في ذلك آليات لتبادل المعرفة في مجال الذكاء الاصطناعي وحشد الموارد اللازمة له.

مجالات العمل والاعتبارات المستقبلية

الاستثمار في توفير التعليم الجيد للجميع، ومعالجة جميع الفوارق الرقمية، باعتبار ذلك من المتطلبات الأساسية لنشر الذكاء الاصطناعي الشامل للجميع.

اعتماد مؤشرات "الذكاء الاصطناعي من أجل الشمول الاجتماعي"، لإرشاد وضع السياسات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي وصنع قرارات التمويل العام المخصّص له.

تعزيز الإجراءات العامة الداعمة للذكاء الاصطناعي واستكمالها بدعم موجَّه للفئات المعرّضة للخطر.

التخطيط لاتخاذ إجراءات استباقية لمعالجة ما قد ينجم عن الانتشار الواسع للذكاء الاصطناعي من فقدان للوظائف ومن أضرار بيئية.

تحسين جاهزية مؤسسات القطاع العام للذكاء الاجتماعي، وذلك من حيث الموارد البشرية والبنى التحتية والبيانات والحوكمة الداخلية والموارد المالية.

بناء القدرات البشرية في القطاع العام في مجالات التخطيط لنظم الذكاء الاصطناعي وإدارتها وتمويلها.

تحسين قابلية التشغيل البيني لقواعد البيانات بين الجهات الوطنية الرئيسية (مثل وزارات العمل وهيئات الضمان الاجتماعي وغيرها) لتعزيز الاستخدام الفعال للذكاء الاصطناعي في تنفيذ السياسات الاجتماعية.

يمكن لوزارات الشؤون الاجتماعية تمكين المنظمات غير الربحية ومنظمات المجتمع المدني بفعالية من خلال نشر أدوات ذكاء اصطناعي مشتركة وتقديم دعم موجّه لبناء قدرات هذه المنظمات وتحسين الخدمات الاجتماعية التي تقدّمها للفئات المعرّضة للخطر.

يمكن للبلدان العربية التي بلغت مكانة متقدّمة في سباق الذكاء الاصطناعي إعادة النظر في المسارات التي تسلكها لتحقيق "السيادة في مجال الذكاء الاصطناعي"، واستكشاف سُبل التعاون والاستثمار إقليمياً واستراتيجياً على نحوٍ يستفيد من المزايا النسبية لمختلف البلدان، من أجل تحقيق نمو إقليمي متكامل في مجال الذكاء الاصطناعي.

يمكن للمنظمات الإقليمية تطوير أطر التعاون العربي في مجال الذكاء الاصطناعي، بالاستفادة من التجارب الإقليمية المتقدّمة في أوروبا وآسيا وأفريقيا، وتطبيقها في مشاريع تعاونية مقترنة بآليات ملموسة للتمويل وتبادل التجارب تمكّن البلدان العربية من تسريع وتيرة التقدّم.

المحتويات

شكر وتقدير 3

الرسائل الرئيسية 4

مقدمة 10

1. ما تقوله البيانات 15

ألف. الأداء الإقليمي حسب المؤشرات العالمية للذكاء الاصطناعي 15

باء. الأداء الإقليمي حسب مؤشرات أخرى متعلّقة بالذكاء الاصطناعي 15

2. سياسات الذكاء الاصطناعي في البلدان العربية من منظور الشمول الاجتماعي 18

ألف. وضع الضوابط الأخلاقية 18

باء. ضمان الرقابة 18

جيم. رصد أثر سياسات الذكاء الاصطناعي على الشمول الاجتماعي 19

دال. إتاحة المشاركة وإيصال الصوت 20

هاء. الحدّ من أوجه عدم المساواة داخل البلدان 20

واو. الحد من الفوارق بين البلدان 21

زاي. دعم الفئات المعرّضة للخطر 21

حاء. معالجة فقدان الوظائف 22

طاء. الحفاظ على الهوية الثقافية واللغوية 23

ياء. مكافحة انتشار المعلومات المضلّلة وخطاب الكراهية 23

كاف. ضمان الشفافية والمساءلة عند استخدام خوارزميات الذكاء الاصطناعي 24

لام. حماية البيئة وحفظها للأجيال القادمة 24

3. تمويل الذكاء الاصطناعي من أجل الشمول الاجتماعي 26

ألف. ما هي مجالات تمكين الذكاء الاصطناعي التي تنفق عليها الدول العربية؟ 27

باء. ما هي آليات تمويل الذكاء الاصطناعي التي تستخدمها الدول العربية؟ 28

4. دراسة حالة: استخدام الذكاء الاصطناعي من قِبل وزارات الشؤون الاجتماعية في الدول العربية 30

ألف. استخدامات الذكاء الاصطناعي الحالية والمخطَّط لها 30

باء. إدارة المخاطر والممارسات المسؤولة في مجال الذكاء الاصطناعي 32

جيم. البيئة السياساتية الداعمة 33

دال. الجاهزية للذكاء الاصطناعي 34

هاء. أوجه التعاون 36

5. أطر السياسات الإقليمية العربية للذكاء الاصطناعي من منظور الشمول الاجتماعي 38
ألف. الرؤية الاستراتيجية العربية الموحّدة للذكاء الاصطناعي 38
باء. الميثاق العربي لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي 39
جيم. ميثاق الألكسو لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي 40
دال. القانون العربي الاسترشادي في مجال الذكاء الاصطناعي 40
هاء. الدليل الإسترشادي لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، الصادر عن مجلس التعاون الخليجي 41

المرفق 1. وثائق سياسات الذكاء الاصطناعي الوطنية والإقليمية التي تمّت مراجعتها 43

المرفق 2. جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تحسين حوكمة الذكاء الاصطناعي 45

الحواشي 46

قائمة الجداول

الجدول 1. المخاطر الاجتماعية الرئيسية الناجمة عن الذكاء الاصطناعي وصلتها بالمنطقة العربية 10
الجدول 2. الاستثمارات المعلَن عنها في سياسات الذكاء الاصطناعي في البلدان العربية، وأثرها المحتمل على الشمول الاجتماعي 27

قائمة الأشكال

الشكل 1. أداء الدول العربية حسب مؤشر جاهزية الحكومات للذكاء الاصطناعي 2025 15
الشكل 2. مؤشر نضوج الخدمات الحكومية الإلكترونية والنقالة لعام 2024 - منظومة اعتماد التقنيات الناشئة، بما في ذلك في الخدمات 16
الشكل 3. الإجابات على الاستبيان حول جاهزية وزارات الشؤون الاجتماعية للذكاء الاصطناعي 34

قائمة الأُطُر

الإطار 1. الدعوات العالمية لضمان إسهام التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي في الشمول الاجتماعي 11
الإطار 2. الأسئلة الرئيسية التي تناولها تحليل سياسات الذكاء الاصطناعي 13
الإطار 3. المؤشر الوطني للذكاء الاصطناعي في المملكة العربية السعودية 20
الإطار 4. المؤشر الوطني للشمول الرقمي في قطر 22
الإطار 5. الاستثمار في الذكاء الاصطناعي ذي الأثر الاجتماعي العالي: حالة كندا 26
الإطار 6. المملكة العربية السعودية تستثمر في هيومين (HUMAIN) 28
الإطار 7. الشراكة بين القطاعين العام والخاص لدعم الشركات الناشئة في مجال الذكاء الاصطناعي: حالة أبوظبي 28
الإطار 8. أتمتة الاستفسارات المتعلقة بالضمان الاجتماعي: حالة "اسأل أمين" في المملكة العربية السعودية 31
الإطار 9. استخدام الذكاء الاصطناعي لتحديد كبار السن المحتاجين إلى الخدمات الاجتماعية: حالة مدريد، إسبانيا 31
الإطار 10. خفض معدّلات التشرّد باستخدام الذكاء الاصطناعي: حالة المملكة المتحدة 32
الإطار 11. تسريع اعتماد الذكاء الاصطناعي في القطاع الحكومي: حالة قطر 33
الإطار 12. تحسين وأتمتة تبادل البيانات بين الجهات الحكومية لتوسيع نطاق تغطية التأمين الاجتماعي: حالة مصر 35
الإطار 13. تحسين سرعة استجابة نظام الضمان الاجتماعي للمواطنين وتحسين جودة الخدمات: حالة إيطاليا 36
الإطار 14. استخدام الذكاء الاصطناعي لتبسيط عمل المنظمات غير الربحية: حالة الإمارات العربية المتحدة 36
الإطار 15. الرؤية الاستراتيجية العربية الموحّدة للذكاء الاصطناعي: دعم الأشخاص ذوي الإعاقة 39
الإطار 16. استخلاص الدروس من المناطق الأخرى: تجربة الاتحاد الأوروبي 41
الإطار 17. استخلاص الدروس من المناطق الأخرى: تجربة الاتحاد الأفريقي 42
الإطار 18. استخلاص الدروس من المناطق الأخرى: تجربة رابطة دول جنوب شرق آسيا 42

مقدمة

مقدمة

اعتباراً من مطلع عام 2026، كانت 12 دولة على الأقل من بين الدول العربية الـ 22[1] قد اعتمدت سياسات وطنية خاصة بالذكاء الاصطناعي[2]، ملتحقةً بركب نحو 90 دولة حول العالم لديها مثل هذه السياسات[3]، مما يعكس الجهود المبذولة للانضمام مبكراً إلى سباق الذكاء الاصطناعي والاستفادة من هذه التكنولوجيا، القادرة على إحداث تحوّلات جذرية، لما فيه خير شعوبها.

تقدّم هذه الوثيقة تحليلاً لسياسات الذكاء الاصطناعي في البلدان العربية من منظور الشمول الاجتماعي. ويكتسب هذا التحليل أهمية بالغة لناحية الصلة والتوقيت لعدة أسباب:

- **لا تزال سياسات الذكاء الاصطناعي قيد التصميم، ولا يزال هناك مجال كبير لتحسينها.** وقد وضعت 11 دولة عربية أولى سياساتها المتعلقة بالذكاء الاصطناعي في عام 2020 أو بعده، بينما أصدرت دولتان نسخاً ثانية محدَّثة عن سياساتها[4]. واليوم، هناك فرصة لتوجيه هذه السياسات والاستثمارات في مجال الذكاء الاصطناعي بشكل استراتيجي نحو تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبالتالي المساهمة في سد فجوات التنفيذ في المنطقة.
- **ما لم يتم توجيه الذكاء الاصطناعي وإدارته بشكل جيد، فقد يؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة وخلق تفاوتات جديدة.** ويجب أن تأخذ السياسات في الاعتبار مخاطر الذكاء الاصطناعي (الجدول 1) وتفاعلها مع الأبعاد المتعددة للفقر وعدم المساواة التي لا تزال مستمرة أو في ازدياد في المنطقة، للحؤول دون إهمال ملايين الأشخاص.

> "في غياب الضوابط الكافية، يمكن للذكاء الاصطناعي أن يزيد من تفاقم أوجه عدم المساواة والفجوات الرقمية، وأن يؤثر بشكل غير متناسب على الفئات الأكثر عرضة للخطر."
>
> *الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، في ورشة عمل حول الذكاء الاصطناعي وبناء القدرات، 2 أيلول/سبتمبر 2024*

- **إنّ أطر التعاون الإقليمي العربي في مجال الذكاء الاصطناعي حديثة نسبياً ويمكن تطويرها.** وسيكون تفعيل التعاون مهماً لضمان استفادة جميع الدول العربية، والحؤول دون اتساع الفجوات بينها.
- **التزمت مؤتمرات القمة العالمية والإقليمية الأخيرة بتسخير التقنيات الرقمية، ولا سيما الذكاء الاصطناعي، لتحقيق التنمية المستدامة.** وحُدّد عدد من الإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك على المستوى العالمي، وذلك في ميثاق المستقبل لعام 2024 وإعلان الدوحة السياسي لعام 2025 الصادر عن القمة العالمية الثانية للتنمية الاجتماعية (الإطار 1). كما دعت الرؤية العربية 2024[5]، التي اعتمدتها القمة العربية في عام 2025[5]، إلى الاستفادة من الذكاء الاصطناعي والتقنيات الناشئة الأخرى في مجالات مثل الحكومة الإلكترونية والتعليم، لتحسين الشمول وعدم إهمال أحد.

الجدول 1. المخاطر الاجتماعية الرئيسية الناجمة عن الذكاء الاصطناعي وصلتها بالمنطقة العربية

	الصلة بالمنطقة العربية
المخاطر الاجتماعية الناجمة عن الذكاء الاصطناعي	من المتوقع أن يؤدي الذكاء الاصطناعي إلى إعادة هيكلة القوى العاملة على المستوى العالمي. وقد تكون المخاطر في المنطقة العربية أكبر بفعل قصور سياسات وأسواق العمل، وضعف أنظمة التعليم.
التهديدات المحدِقة بالتنوع الثقافي	إن محدودية المحتوى الرقمي العربي الذي يمكن تدريب أنظمة الذكاء الاصطناعي عليه، بما في ذلك المحتوى الذي يعكس الاختلافات في اللهجات واللغات العاميّة، قد يسبب تراجع اللغة ويفاقم التحيز الثقافي.

التهديدات المحدِقة بالحريات وحقوق الإنسان الأساسية	قد يؤدّي الاستخدام غير المنظَّم للذكاء الاصطناعي إلى جمع المعلومات الخاصة من دون الحصول على إذن بذلك. وقد يُساء استخدام هذه المعلومات لمراقبة أعداد كبيرة من الناس، مما يقوّض الحريات وحقوق الإنسان. وقد يكون خطر حدوث ذلك كبيراً في المنطقة العربية، نظراً لتوسّع ممارسات الرقابة الرقمية.
التحيز والتمييز	إن نقص مجموعات البيانات الشاملة التي تعكس بدقّة تنوّع السكان والسياقات في المنطقة قد يؤدي إلى تدريب أنظمة الذكاء الاصطناعي على بيانات غير متوازنة أو متحيزة، مما يفضي إلى نتائج غير عادلة قد تفاقم أوجه عدم المساواة والانقسامات الاجتماعية القائمة.
انتشار المعلومات المضلّلة والمغلوطة	قد ينتج الذكاء الاصطناعي معلومات غير دقيقة، ويمكن إساءة استخدامه في اختلاق ونشر المعلومات المغلوطة وخطاب الكراهية، مما قد يزيد من الانقسامات الاجتماعية ويقوض الثقة في الحكومات في جميع أنحاء المنطقة.
انتهاكات البيانات والخصوصية	تعتمد أنظمة الذكاء الاصطناعي بشكل كبير على الوصول إلى البيانات ونقلها. وقد تحدث انتهاكات للبيانات الشخصية والحساسة اعتماداً على كيفية إتاحة البيانات ولمن. ويمثّل ذلك مصدر قلق رئيسياً للمنطقة، التي شهدت مؤخراً زيادة في التهديدات السيبرانية.

المصدر: ESCWA, Artificial Intelligence Futures for the Arab Region, 2025.

الإطار 1.

الدعوات العالمية لضمان إسهام التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي في الشمول الاجتماعي

تضمّن ميثاق المستقبل، الصادر في أيلول/سبتمبر 2024 عن مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، "الميثاق الرقمي العالمي" الذي يدعو إلى سد جميع الفجوات الرقمية، وتعزيز الشمول في الاقتصاد الرقمي، والنهوض بالفضاء الرقمي الشامل. وتشمل الإجراءات الخاصة بالذكاء الاصطناعي والتقنيات الناشئة ما يلي:

- دعم القانون الدولي لحقوق الإنسان طوال دورة حياة التقنيات الرقمية الناشئة، لضمان حماية المستخدمين من الانتهاكات والإساءة وجميع أشكال التمييز.
- حوكمة الذكاء الاصطناعي بما يخدم المصلحة العامة، وضمان أن يسهم تطبيقه في تعزيز التنوع الثقافي واللغوي ودعم استخدام البيانات المنتَجة محلياً.
- تعزيز الشفافية والمساءلة والإشراف البشري الفعال على نظم الذكاء الاصطناعي.
- زيادة بناء القدرات في مجال الذكاء الاصطناعي، ودعم الوصول إلى النماذج والنظم المفتوحة لسد الفجوات في الذكاء الاصطناعي.
- التصدي للأذى الذي يُحتمل أن ينجم عن المحتوى المدعوم بالذكاء الاصطناعي، بما في ذلك خطاب الكراهية والتمييز.
- اغتنام الفرص التي توفرها التقنيات الناشئة لتعزيز المساواة وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، بسبل منها دعم توفر التقنيات المساعِدة.
- معالجة الآثار السلبية المحتملة للتقنيات الرقمية والناشئة على اليد العاملة والتشغيل والبيئة.

يدعو إعلان الدوحة السياسي، الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر 2025 عن مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية، إلى الاستفادة من التقنيات الرقمية والناشئة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، لدعم التنمية الاجتماعية الشاملة (الفقرة 34). وتشمل الإجراءات:

- تعزيز الوصول العادل والآمن والموثوق والميسور التكلفة إلى التكنولوجيات الرقمية والمنافع العامة الرقمية والبنية التحتية.
- تحسين تقديم الخدمات العامة وتعزيز البنية التحتية العامة الرقمية للشمول الاجتماعي.
- كفالة استخدام الأدوات الرقمية استخداماً قائماً على أسس علمية وملائماً للفئة العمرية للمستخدمين، والنهوض بحلولٍ مراعية لخصوصية السياق وللخصوصيات القُطرية.
- سدّ الفجوات الرقمية بين البلدان وداخلها، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي.
- التصدي لانتشار المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة وخطاب الكراهية والمحتوى المحرّض على الأذى بطريقة تكفل حماية القِيم الديمقراطية، والتمسك بالحق في حرية التعبير والحق في الخصوصية.
- منع ومعالجة ما يترتب على استخدام التكنولوجيات الرقمية والناشئة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، من آثار ضارة على التمتع بحقوق الإنسان، ولا سيما بالنسبة للأشخاص الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة.

المصدر: ميثاق المستقبل وإعلان الدوحة السياسي.

تسهم سياسات الذكاء الاصطناعي في إنشاء بيئة تمكينية، وتؤدي دوراً بالغ الأهمية في توجيه الاستخدام المسؤول والأخلاقي للذكاء الاصطناعي من قبل الجهات العامة والخاصة. ولتوضيح نتائج هذه السياسات، تستكمل هذه الوثيقة تحليل سياسات الذكاء الاصطناعي بدراسة حالة حول استخدام الذكاء الاصطناعي من قِبل وزارات الشؤون الاجتماعية في البلدان العربية، وهو مجال ناشئ لم ينل لغاية الآن قسطاً كافياً من الاهتمام.

وعلى الرغم من أنّ الاستفادة القصوى من الذكاء الاصطناعي لتحقيق المنفعة الاجتماعية تتطلب نهجاً متكاملاً يشمل جميع الجهات الحكومية على المستويَين المركزي والمحلي، وجميع الجهات المعنية غير الحكومية، فإنّ إجراء تحليل شامل لاستخدام الذكاء الاصطناعي في جميع البلدان العربية يتجاوز نطاق هذه الوثيقة. ولإجراء دراسة الحالة، اختيرت وزارات الشؤون الاجتماعية باعتبارها الجهات القيّمة على تحقيق الشمول الاجتماعي على المستوى الوطني. وتستجيب دراسة الحالة لتوصيةٍ[6] دعت إلى تقييم تجارب هذه الوزارات في مجال الذكاء الاصطناعي، من أجل تحديد الفرص والتحديات في هذا المجال.

ويطلِق استعراض أهداف التنمية المستدامة 2026، وهو الخامس في سلسلة الاستعراضات السنوية لأهداف التنمية المستدامة[7]، نقاشاً حول سبُل تعظيم استخدام الذكاء الاصطناعي لتعزيز الشمول الاجتماعي في المنطقة العربية، من خلال وضع السياسات المناسبة. ويتضمّن القسم 1 لمحة عامة إقليمية عن مؤشرات مختارة ذات صلة بالذكاء الاصطناعي. ويحلّل القسم 2 سياسات الذكاء الاصطناعي في البلدان العربية من منظور الشمول الاجتماعي، ويتوقف عند أمثلة وطنية. ويبحث القسم 3 في تمويل الذكاء الاصطناعي من أجل تحقيق الشمول الاجتماعي. ويعرض القسم 4 دراسة حالة حول استخدام الذكاء الاصطناعي من قِبل وزارات الشؤون الاجتماعية. أمّا القسم 5، فيقيّم الأطر الإقليمية الرئيسية للذكاء الاصطناعي من منظور الشمول الاجتماعي. وترد الرسائل الرئيسية والتوصيات في بداية الوثيقة.

ملاحظة منهجية

النطاق: اقتصر نطاق التحليل على السياسات الوطنية الخاصة بالذكاء الاصطناعي في 12 دولة عربية، ووثائق سياسات الذكاء الاصطناعي الإقليمية التي تمكنت الإسكوا من الوصول إليها عبر الإنترنت أو بطريقة أخرى، كما ترد في المرفق 1. وتجدر الإشارة إلى ما يلي:

- على الرغم من أنّ حوكمة الذكاء الاصطناعي تتأثّر بمنظومة من السياسات، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتحول الرقمي والبيانات والحكومة الإلكترونية والاتصالات والأمن السيبراني والابتكار، فإن تحليل هذه السياسات هو خارج نطاق هذه الوثيقة.
- شمل التحليل مسودات سياسات الذكاء الاصطناعي، لتغطية التطورات التي شهدها ويشهدها أكبر عدد ممكن من البلدان العربية، والتغييرات التي أُدخلت على الإصدارات اللاحقة. ويقرّ المؤلفون بأن سياسات الذكاء الاصطناعي لا تزال في حالة من التطور المستمر، مما يجعل تقديم صورة شاملة ودقيقة عنها في أي نقطة زمنية معينة مهمّة صعبة.

إطار التحليل: على الرغم من عدم وجود تعريف رسمي للذكاء الاصطناعي من أجل الشمول الاجتماعي، فإن القيم والمبادئ الأخلاقية المتفق عليها عالمياً، ولا سيما تلك الواردة في توصية اليونسكو الخاصة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي التي اعتمدتها الدول الأعضاء في عام 2021، توفر إرشادات في هذا الصدد.

وتقترح هذه الوثيقة التعريف العملي التالي للذكاء الاصطناعي من أجل الشمول الاجتماعي:

يُقصَد بالذكاء الاصطناعي من أجل الشمول الاجتماعي تصميم وتطوير ونشر أنظمة ذكاء اصطناعي تعزّز الوصول المتكافئ إلى الخدمات، ومشاركة جميع الأفراد، ولا سيما من الفئات المعرّضة للخطر، وإتاحة الفرص لهم، من خلال اتخاذ تدابير استباقية للحد من التحيز والتمييز ومعالجة الحواجز الهيكلية.

يجب أن تضع السياسات الرامية إلى تعزيز الذكاء الاصطناعي من أجل الشمول الاجتماعي ضوابط أخلاقية واضحة، وأن تهدف إلى نشر الذكاء الاصطناعي في المجالات ذات الأثر الاجتماعي الكبير، وأن تتضمن إجراءات تمكّن الفئات المعرّضة للخطر وتتيح لها الاستفادة من الذكاء الاصطناعي. وبناءً على ذلك، أخذ تحليل سياسات الذكاء الاصطناعي في البلدان العربية في هذه الوثيقة في الاعتبار الأسئلة الواردة في الإطار 2، والتي استُلهم عدد منها من إجراءات السياسات الواردة في توصية اليونسكو المشار إليها أعلاه.

دراسة الحالة: دُعيت وزارات الشؤون الاجتماعية في الدول العربية الـ 21 الأعضاء في الإسكوا[8] إلى تعبئة استبيانٍ تناول القضايا التالية:

- الاستخدامات الحالية والمستقبلية للذكاء الاصطناعي من قِبل هذه الوزارات في البرامج الاجتماعية.
- التدابير المتّخذة للتخفيف من المخاطر المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي في البرامج الاجتماعية.
- البيئة السياساتية التي تمكّن من استخدام الذكاء الاصطناعي أو تحدّ منه.
- مدى جاهزية هذه الوزارات للذكاء الاصطناعي من حيث القدرات البشرية، والبنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات، والبيانات، والحوكمة، والموارد المالية.
- أوجه التعاون التي تنفّذها أو تبحث في تنفيذها لتعزيز استخدام الذكاء الاصطناعي في البرامج الاجتماعية.

وردت ردود من 11 بلداً في الفترة بين كانون الأول/ديسمبر 2025 وشباط/فبراير 2026، وهي: الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، الجمهورية العربية السورية، عُمان، قطر، الكويت، مصر، المملكة العربية السعودية، موريتانيا.

واستُكمل تحليل الردود على الاستبيان بمراجعة للأدبيات.

الإطار 2.
الأسئلة الرئيسية التي تناولها تحليل سياسات الذكاء الاصطناعي

- هل تستند السياسة إلى مبادئ وقيم أخلاقية واضحة؟ وهل تتطلب الامتثال للمبادئ التوجيهية الوطنية لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي؟
- هل السياسة مدعومة بلوائح تنظيمية مُمكِّنة للذكاء الاصطناعي تحمي الأفراد؟
- هل تمت استشارة مجتمعات متنوعة في مرحلة تطوير سياسة الذكاء الاصطناعي؟
- هل توجد هيئة فعالة للإشراف على الذكاء الاصطناعي؟ وهل تمثل هذه الهيئة مختلف أصحاب المصلحة؟
- هل توجد آلية لتتبّع أثر سياسات الذكاء الاصطناعي على نتائج الشمول الاجتماعي، وإجراء التعديلات اللازمة على السياسات في ضوء هذا الأثر؟
- هل يُسترشَد باعتبارات الشمول الاجتماعي في توجيه التمويل العام للذكاء الاصطناعي؟
- هل تعترف السياسة بأشكال عدم المساواة القائمة داخل البلدان وفيما بينها، وهل تنص على تدابير لمعالجتها ومنع ظهور أشكال جديدة منها؟
- هل تُذكر الفئات المعرّضة للخطر (مثل الأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن، والأطفال والشباب، والنساء، والقوى العاملة غير النظامية، والمهاجرين والنازحين، وغيرهم) في السياسة كفئات مستفيدة؟
- هل تنص السياسة على تنفيذ برامج لتدريب الفئات المعرّضة للخطر على المهارات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي و/أو دعم الشركات الناشئة في مجال الذكاء الاصطناعي التي تؤسسها هذه الفئات؟
- هل تنص السياسة على تدابير لمعالجة فقدان الوظائف الناتج عن الذكاء الاصطناعي؟
- هل تهدف السياسة إلى تكييف الذكاء الاصطناعي مع اللغات والثقافات والسياقات المحلية؟
- هل تحمي السياسة من المعلومات المغلوطة والمضلّلة وخطاب الكراهية؟
- هل تتضمن السياسة تدابير لتعزيز شفافية أنظمة الذكاء الاصطناعي وقابلية تفسيرها؟ وهل تحمي من التحيّز الخوارزمي؟
- هل تتيح السياسة للأشخاص المتضررين من أنظمة الذكاء الاصطناعي الإبلاغ عن الضرر وطلب الانتصاف؟
- هل تأخذ السياسة الآثار البيئية للذكاء الاصطناعي في الاعتبار، مراعاةً لمصالح الأجيال القادمة؟

المصدر: المؤلفون.

1

ما تقوله البيانات

1. ما تقوله البيانات

ألف. الأداء الإقليمي حسب المؤشرات العالمية للذكاء الاصطناعي

في عام 2025، بلغت درجة المنطقة العربية 39 من أصل 100 على مؤشر جاهزية الحكومات للذكاء الاصطناعي[9]، أي أقل بقليل من المتوسط العالمي البالغ 41 (الشكل 1). وتوجد فروق كبيرة بين الدول العربية، إذ حلّت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ضمن أفضل 25 دولة عالمياً، في حين احتلت أقلّ البلدان نمواً والبلدان المتضررة من الصراعات مراتب متدنية. وتتميّز مصر بأفضل أداء في المنطقة في ركيزتَي المؤشر المتعلّقتَين بالمرونة والقدرة على وضع السياسات، مما يعكس القدرة الكبيرة على تصميم وتنفيذ سياسات الذكاء الاصطناعي الفعالة وعلى إدارة المخاطر المرتبطة بالتحول المجتمعي نحو اعتماد الذكاء الاصطناعي على نطاق واسع.

التفاوتات واسعة أيضاً بين البلدان العربية حسب المؤشر العالمي للذكاء الاصطناعي المسؤول (2024)[10]. وقد حلّت الإمارات العربية المتحدة وقطر والأردن والمملكة العربية السعودية ودولة فلسطين ضمن أفضل 50 بلداً من حيث الأداء. ويُلاحظ أن بعض البلدان المتوسطة الدخل والمتضررة من الصراعات تحقّق نتائج أفضل من بعض البلدان المرتفعة الدخل في هذا المؤشر الذي يركّز على بُعدَي حقوق الإنسان والحوكمة المسؤولة.

ووفقاً لمنصة OECD.AI الخاصة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ازدادت استثمارات رأس المال المخاطَر في الذكاء الاصطناعي في المنطقة بمعدّل عشر مرّات خلال السنوات الخمس الماضية، وذلك من نحو 100 مليون دولار في عام 2020 إلى أكثر من مليار دولار في عام 2025. وقد نُفّذت نسبة 90 في المائة من هذه الاستثمارات في بلدين فقط، هما الإمارات العربية المتحدة (69 في المائة) والمملكة العربية السعودية (21 في المائة)[11].

باء. الأداء الإقليمي حسب مؤشرات أخرى متعلّقة بالذكاء الاصطناعي

حسب مؤشر نضوج الخدمات الحكومية الإلكترونية والنقالة (GEMS) لعام 2024[12]، وضعت العديد من الدول العربية خططاً لاعتماد الذكاء الاصطناعي وتقنيات ناشئة أخرى في العمليات الحكومية، وعملت على توفير ما يلزم من بنى أساسية وتدريب، فسجلت عشرة بلدان عربية 0.8 أو أكثر على هذا المؤشّر. غير أنّ ذلك لم يُترجَم إلى اعتماد التقنيات

الشكل 1. أداء الدول العربية حسب مؤشر جاهزية الحكومات للذكاء الاصطناعي 2025

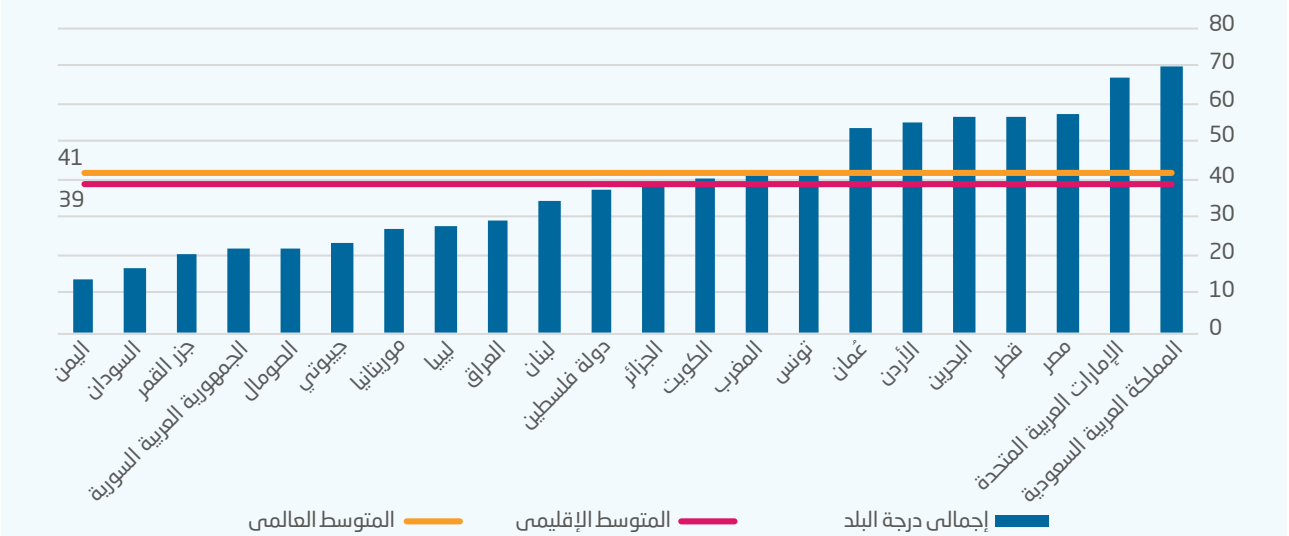

المصدر: Oxford Insights, Government AI Readiness Index 2025. Accessed on 30 January 2026.

ملاحظة: تتراوح الدرجات بين صفر و100، وتدلّ 100 على أفضل أداء.

الشكل 2. مؤشر نضوج الخدمات الحكومية الإلكترونية والنقالة لعام 2024 - منظومة اعتماد التقنيات الناشئة، بما في ذلك في الخدمات

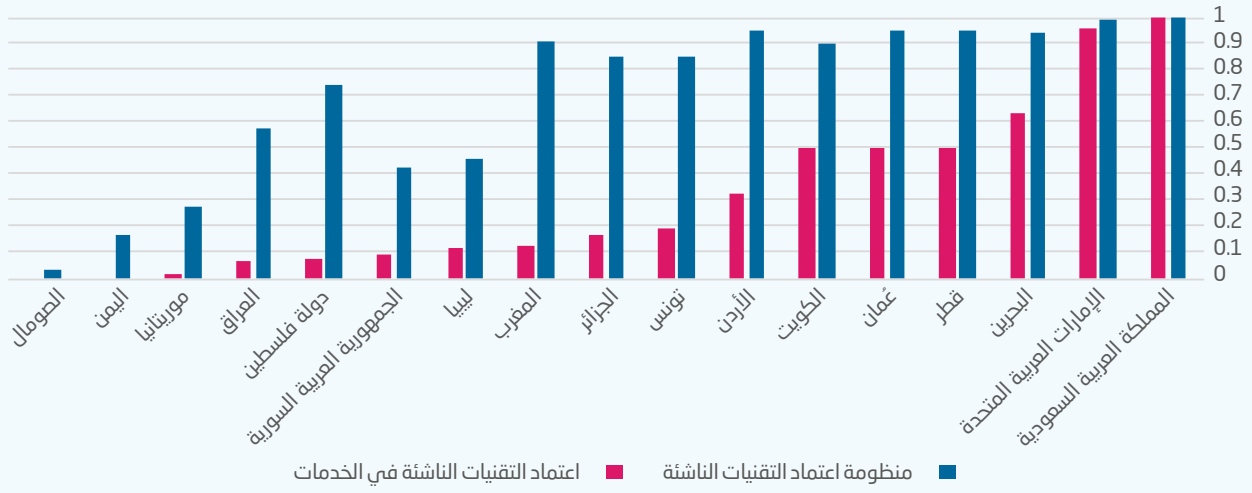

المصدر: الإسكوا، مؤشر نضوج الخدمات الحكومية الإلكترونية والنقالة (GEMS) لعام 2024، 2024.

الناشئة فعلياً في تصميم الخدمات الرقمية وتقديمها، إذ بلغت درجة البلدان العربية، باستثناء المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين، 0.5 أو أقلّ حسب المؤشر الفرعي المتعلق باعتماد التقنيات الناشئة (الشكل 2).

في عام 2025، استخدم نحو 70 في المائة من الأفراد الإنترنت في المنطقة العربية، وهذه النسبة هي أقلّ من المتوسط العالمي البالغ 74 في المائة. ولا يزال التفاوت واسعاً بين المناطق الحضرية والريفية، إذ يستخدم 82 في المائة من سكان المدن الإنترنت، مقابل 51 في المائة فقط من سكان الأرياف. والتفاوتات بين الجنسين لا تزال قائمة أيضاً، وإن كانت أصغر، إذ تبلغ نسبة النساء المتصلات بالإنترنت 64 في المائة مقابل 75 في المائة من الرجال. ولا تتوفر بيانات بشأن الوصول إلى الإنترنت حسب حالة الإعاقة.

بلغ المتوسط الإقليمي العربي لعام 2025 حسب مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات 75.7، أي أعلى بقليل من المتوسط العالمي البالغ 74.8. ويقيس هذا المؤشر القدرة على الوصول إلى الإنترنت في ظل ظروف مثلى وبكلفة ميسورة في أي وقت وأي مكان. وتسجل جميع دول مجلس التعاون الخليجي درجات شبه كاملة، بينما تسجّل أقل البلدان نمواً درجات أدنى بكثير.

أما مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية – مؤشر رأس المال البشري، الذي يعطي فكرة عن قدرة الأفراد في المنطقة على استخدام نظم الحكومة الرقمية، وذلك استناداً إلى معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة ومؤشرات أخرى ذات صلة بالتعليم، فشهد تفاوتاً كبيراً في عام 2024، حيث تراوح بين حدٍّ أقصى قدره 0.9 في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وحدٍّ أدنى قدره 0.3 في السودان. ويُعدّ الحرمان من التعليم أحد الأسباب الرئيسية للفقر في معظم البلدان العربية، وتترتب عليه آثار مباشرة على الشمول الاجتماعي والجاهزية للذكاء الاصطناعي[13].

وتحلّ ستة بلدان عربية ذات مستويات دخل مختلفة (الإمارات العربية المتحدة، عُمان، المغرب، دولة فلسطين، المملكة العربية السعودية، الأردن) ضمن أفضل 50 بلداً أداءً في العالم حسب مؤشر جرد البيانات المفتوحة 2025/2024، الذي يقيس مدى شمول الإحصاءات الرسمية (تغطيتها) وتوفّرها بتنسيقات مفتوحة (انفتاحها). ويُعدّ توفر البيانات وشمولها أساسيّين لكفاءة الذكاء الاصطناعي.

كذلك، صُنِّفت ثماني دول عربية من دول مجلس التعاون الخليجي والبلدان المتوسطة الدخل ضمن الفئة الأولى، أو دولاً نموذجية، حسب مؤشر الأمن السيبراني العالمي لعام 2024 الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات (الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، عُمان، قطر، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية). ويعكس هذا التصنيف مستوى عالياً من النضوج، ووجود أطر قانونية وتنظيمية قوية، وقدرات فنية متطورة، واستراتيجيات وطنية فعالة للأمن السيبراني، مما يتيح الاستخدام الآمن للذكاء الاصطناعي. أما بقية الدول العربية، فصُنِّفت ضمن الفئات 3 أو 4 أو 5.

2

سياسات الذكاء الاصطناعي في البلدان العربية من منظور الشمول الاجتماعي

2. سياسات الذكاء الاصطناعي في البلدان العربية من منظور الشمول الاجتماعي

تهدف سياسات الذكاء الاصطناعي في 12 دولة عربية تناولها هذا القسم (مذكورة في المرفق 1) إلى تعزيز وتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتعمل عدة دول على تطوير ميزاتها التنافسية في مجال الذكاء الاصطناعي، والتموضع في خانة البلدان الرائدة إقليمياً أو عالمياً في هذا المجال.

ألف. وضع الضوابط الأخلاقية

ترتكز معظم سياسات الذكاء الاصطناعي على قيم ومبادئ أخلاقية ترمي إلى حماية حقوق الإنسان وصون الأفراد من المخاطر الناجمة عن الذكاء الاصطناعي. وترد هذه المبادئ الأخلاقية إما ضمن وثيقة السياسة نفسها (كما هو الحال في البحرين وعُمان)، وإما في مواثيق وطنية أو مدونات سلوك أو إرشادات منفصلة (كما في **مصر والأردن والكويت والإمارات العربية المتحدة**). وقد قرنت **المملكة العربية السعودية** وثيقة مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي التي أصدرتها بإرشادات إضافية خاصة بالذكاء الاصطناعي التوليدي، بينما أعدت **قطر** دليلين أخلاقيين منفصلين، أحدهما لمستخدمي الذكاء الاصطناعي والآخر لمطوّريه.

وعند مقارنة المبادئ الأخلاقية المعتمدة في الوثائق الوطنية المختلفة، يتضح أنّ أوجه التشابه بينها أكثر من أوجه الاختلاف، إذ يتماشى معظمها مع توصية اليونسكو بشأن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي التي تُعتبر معياراً عالمياً. ويُبرز ذلك أهمية دور ما بُذل من جهود متضافرة عالمية في مجال حوكمة الذكاء الاصطناعي، بقيادة الأمم المتحدة، في رسم ملامح النُهج الوطنية (يرد ملخّص لهذه الجهود في المرفق 2).

وعلى الرغم من أن الإرشادات المتعلقة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي غالباً ما تكون طوعية بطبيعتها، فقد اعتمدت بعض البلدان تدابير لتعزيز الامتثال لها. على سبيل المثال، اعتمد **الأردن**، في إطار سياسته المتعلقة بالذكاء الاصطناعي لعام 2020، نظاماً لتصنيف كيانات القطاع الخاص العاملة في مجال الذكاء الاصطناعي وفق مستوى امتثالها للميثاق الوطني لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، وتعاونها مع المؤسسات البحثية، وتقديمها حلولاً متوافقة مع الأولويات الوطنية[14]. ويؤثر هذا التصنيف بدوره على مستوى الدعم الحكومي الذي قد تتلقاه الشركات، بما في ذلك الإعفاءات الضريبية، ودعم البحوث، وفرص المشاركة في البرامج والمبادرات الحكومية. ويُعمَل بنظام تصنيف مماثل في **المملكة العربية السعودية.**

بذلت **المملكة العربية السعودية** جهداً فريداً في المنطقة لتعميم مراعاة الأخلاقيات في وظائف الذكاء الاصطناعي وبرامج التعلم الخاصة به. وفي المملكة، يحدد الإطار الوطني للمعايير المهنية للبيانات والذكاء الاصطناعي ما يلزم من مهام أساسية ومعارف وكفاءات ومهارات لأداء وظائف الذكاء الاصطناعي بالشكل الملائم، بما في ذلك أخلاقيات الذكاء الاصطناعي. كذلك، يشترط الإطار الأكاديمي السعودي لمؤهلات تخصصات الذكاء الاصطناعي، الذي يوجه تطوير واعتماد برامج التعليم العالي في هذا المجال، الإلمام بالآثار الاجتماعية والأخلاقية للذكاء الاصطناعي.

باء. ضمان الرقابة

تستند معظم سياسات الذكاء الاصطناعي إلى قوانين حديثة لحماية خصوصية البيانات الشخصية ومكافحة الجرائم الإلكترونية، كما هو الحال في **الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين وعُمان وقطر ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية**[15]. وتعتمد فعالية وعدالة نظم الذكاء الاصطناعي على مدى الوصول إلى بيانات دقيقة وقانونية وعالية الجودة، وكذلك على نقل هذه البيانات. لذلك، تُعدّ قوانين حوكمة البيانات والفضاء السيبراني ضرورية لضمان كفاءة استخدام الذكاء الاصطناعي، وضمان المساءلة، وحماية جميع الأفراد، ولا سيما ضمن الفئات المعرّضة للخطر، من إساءة استخدام معلوماتهم الشخصية والحساسة من قِبل نظم الذكاء الاصطناعي، وحمايتهم من مخاطر الجرائم الإلكترونية.

حتى الآن، لم تقم أي دولة عربية بسنّ تشريع مستقل خاص بالذكاء الاصطناعي. وينسجم ذلك مع واقع أنّ

تنظيم هذا المجال لا يزال في مراحله الأولى عالمياً، علماً بأنّ بلدان الاتحاد الأوروبي تتصدّر المشهد من خلال ما أصدرته من قانون يُعنى خصيصاً بالذكاء الاصطناعي (الإطار 16). ومن الجدير بالذكر أن مجلس الشورى في **البحرين** وافق في نيسان/أبريل 2024 على مشروع قانون حول الذكاء الاصطناعي ينص على ممارسة رقابة بشرية على القرارات التي تتّخذها أنظمة الذكاء الاصطناعي، ويفرض غرامات على من يسيئون استخدام هذه التكنولوجيا من خلال انتهاك الخصوصية أو المسّ بالحريات الشخصية أو مخالفة الأعراف والتقاليد الاجتماعية. وقد أُحيل مشروع القانون إلى الحكومة التي لم تتّخذ، لغاية الآن، أي إجراء بشأنه[16]. وفي **مصر**، توصي الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي (2025-2030) بسنّ قانون خاص بالذكاء الاصطناعي.

وفي ظلّ غياب قانون خاص بالذكاء الاصطناعي، أصدرت **الإمارات العربية المتحدة** في عام 2019 أحكاماً قانونية مؤقتة تتيح اختبار نظم الذكاء الاصطناعي تحت إشراف الجهات المعنية، وذلك قبل نشرها على نطاق واسع، من خلال إنشاء بيئة تنظيمية تجريبية[17]. وتهدف هذه الآلية إلى دعم الابتكار، وفي الوقت نفسه إلى منع طرح نظم الذكاء الاصطناعي للاستخدام العام قبل ضمان اتخاذ التدابير اللازمة لحماية البيانات، والحد من التحيز، وتعزيز المساءلة.

وقد **أنشأت عدة بلدان عربية آليات للتنسيق والرقابة في مجال الذكاء الاصطناعي**، إلا أن فعاليتها من حيث المتابعة والمراجعة والإنفاذ لا تزال بحاجة إلى مزيدٍ من الدراسة. ومن الأمثلة الواعدة في دول مجلس التعاون الخليجي ما يلي:

- في **البحرين**، تفرض سياسة الذكاء الاصطناعي على جميع الجهات الحكومية التنسيق مع هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية قبل نشر نظم الذكاء الاصطناعي.
- في **عُمان**، تنصّ السياسة على أن تقوم وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بمتابعة امتثال الجهات الحكومية للسياسة، ورفع النتائج إلى مجلس الوزراء.
- في **الإمارات العربية المتحدة**، تمّ تعيين وزير دولة للذكاء الاصطناعي والاقتصاد الرقمي وتطبيقات العمل عن بُعد. وفي عام 2020، صدر قرار عن مجلس الوزراء بإنشاء منصب "الرئيس التنفيذي للذكاء الاصطناعي" في مختلف الوزارات والجهات الاتحادية، بهدف تعزيز دمج الذكاء الاصطناعي وفق أفضل الممارسات وأطر الحوكمة المعتمدة[18].

جيم. رصد أثر سياسات الذكاء الاصطناعي على الشمول الاجتماعي

في حين تشير عدة وثائق متعلقة بسياسات الذكاء الاصطناعي إلى ضرورة تقييم كفاءة تطبيق الذكاء الاصطناعي في القطاع العام على نحوٍ منتظم لضمان تحقيق قيمة عامة وأثر مؤسسي ملموسَين من جرّاء استخدامه، **فإنّ وثائق قليلة فقط تتضمن مؤشرات للأداء و/أو أهدافاً رقمية تتيح تتبُّع التقدم المحرَز في تحقيق أهداف الشمول الاجتماعي.** وتخطّط **مصر** لإنشاء "إطار لتقييم القدرات"، وهو مؤشر متعدد الأبعاد يمكن أن يساعد في تقييم قدرة الدولة على دعم تطوير الذكاء الاصطناعي وتحديد المجالات التي تستدعي التحسين. وتحدد استراتيجية الذكاء الاصطناعي في مصر أهدافاً كميّة يجب تحقيقها في غضون سنة وثلاث سنوات وخمس سنوات من بينها إحراز تقدّم على مستوى الإطار المذكور. ومن المتوقع أن يشمل الإطار مؤشرات فرعية لقياس الحوكمة والرقابة، واكتشاف أوجه التحيّز، والأخلاقيات، والتنوّع (بما في ذلك تمثيل النساء والفئات الاجتماعية المختلفة).

ووضعت **المملكة العربية السعودية** مؤشراً وطنياً للذكاء الاصطناعي باعتباره أداةً استراتيجية لتقييم نضوج الجهات الحكومية في مجال الذكاء الاصطناعي والنهوض بالأداء المؤسسي (الإطار 3).

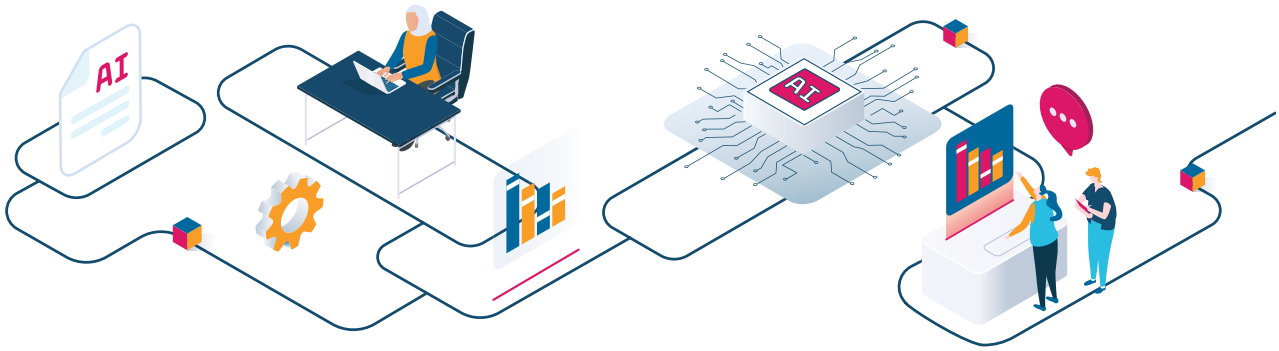

الإطار 3.
المؤشر الوطني للذكاء الاصطناعي في المملكة العربية السعودية

في عام 2025، طوّرت الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) المؤشر الوطني للذكاء الاصطناعي بوصفه إطاراً وطنياً شاملاً لتقييم وتعزيز جاهزية الجهات الحكومية لاعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي وتوسيع نطاق استخدامها. وتستهدف هذه المبادرة بشكل مباشر مؤسسات القطاع العام، حيث شارك أكثر من 180 ممثلاً عن الجهات الحكومية في أولى دورات التقييم.

ويقوم المؤشر على ثلاث ركائز رئيسية: التوجّهات (الاستراتيجية والحوكمة)؛ الممكّنات (البيانات، والبنية التحتية، والقدرات البشرية)؛ المخرجات (التطبيقات والأثر). وتعزّز عملية القياس من خلال مجموعة من المؤشرات الفرعية التي توفر رؤى تفصيلية حول قضايا مرتبطة بالشمول الاجتماعي، بما في ذلك تنوع الموظفين؛ وتحسين تجربة المستخدمين؛ وتحسين الدقة والفعالية في اتخاذ القرار؛ والالتزام بالمعايير الوطنية؛ والتخفيف من المخاطر المحتملة.

ومن خلال نظام تصنيف النضوج، الذي يتدرّج من مستوى بناء القدرات في المراحل المبكرة إلى مستوى الريادة، يدعم المؤشر التطوير المستمر، ويشجع الجهات على التقدم نحو التميز في اعتماد الذكاء الاصطناعي.

المصادر: https://sdaia.gov.sa/en/SDAIA/about/Files/NAII.pdf؛ وكالة الأنباء السعودية، إطلاق الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي "مؤشر الذكاء الاصطناعي الوطني" لقياس جاهزية الجهات الحكومية لتبني الذكاء الاصطناعي، 23 تموز/يوليو 2025.

دال. إتاحة المشاركة وإيصال الصوت

لا تُعتبَر مشاركة أصحاب مصلحة متعددين في وضع سياسات الذكاء الاصطناعي ممارسة شائعة بعد في المنطقة. عمّمت بعض البلدان استخدام الآليات الإلكترونية للتشاور مع الجمهور بشأن جميع وثائق السياسات، بما فيها سياسات الذكاء الاصطناعي. على سبيل المثال، عند إعداد هذه الوثيقة، كانت مسودة سياسة الذكاء الاصطناعي الوطنية في **قطر** مطروحة للتشاور العام عبر منصة "شارك". كذلك، طُرحت مسودة الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي في **موريتانيا** للفترة 2025-2029 للمراجعة العامة، من خلال نماذج إلكترونية.

ولكن، على الرغم من فائدة هذه المشاورات المفتوحة، فهي لا تضمن مشاركة الفئات المعرّضة للخطر وممثّليها بفعالية، نظراً إلى العقبات الهيكلية والثقافية التي قد تحول دون مشاركتهم، بما في ذلك الوصول إلى الأدوات الرقمية، وعدم الثقة في العمليات التشاركية، والقيود المتعلقة بالإلمام بالقراءة والكتابة واللغات.

ومن الأمثلة الجيدة، نُظِّم في **المغرب** مؤتمر وطني في تموز/يوليو 2025 لمناقشة خارطة الطريق الوطنية للذكاء الاصطناعي حتى عام 2030. وشمل المؤتمر أكثر من 20 مجموعة نقاش شاركت فيها جهات حكومية وممثلون عن الجهات الـ 12 في المغرب، إضافة إلى شركات خاصة ومدارس وجامعات ومراكز بحثية ومجموعات محلية[19].

وقليلة هي البلدان التي تُشرِك جهات غير حكومية في هياكل الإشراف على الذكاء الاصطناعي. وحتى في الحالات التي تتجاوز فيها العضوية الجهات الحكومية، فإنها غالباً ما تقتصر على ممثلين عن قطاع تقنية الذكاء الاصطناعي والأوساط الأكاديمية. ومن الأمثلة على هذه الجهات: لجنة الذكاء الاصطناعي في **قطر**، والمجلس الوطني للذكاء الاصطناعي في **مصر**، والفريق الوطني للذكاء الاصطناعي في **فلسطين**.

هاء. الحدّ من أوجه عدم المساواة داخل البلدان

قليلة هي سياسات الذكاء الاصطناعي التي تقيس أوجه عدم المساواة القائمة، بما في ذلك الفجوات بين الجنسين وبين المناطق الجغرافية، أو حتى تعترف بها. كما أنّ معظم التدابير المتخذة هي ذات طابع عام وليست موجهة للفئات المعرّضة للخطر. ويبدو ذلك واضحاً في ما يُنفَّذ من برامج توعية وبناء للقدرات في مجال الذكاء الاصطناعي. فجميع السياسات تقريباً تنصّ على تنفيذ برامج تمهيدية عامة في مجال الذكاء الاصطناعي في المدارس وبرامج تعليمية حول الذكاء الاصطناعي في مرحلة التعليم العالي، وعلى تعزيز مهارات موظفي القطاع العام وتنفيذ حملات توعية عامة في هذا المجال. وعلى الرغم من أن هذه البرامج لا تستهدف الفئات المعرّضة للخطر بشكل صريح، يُتوقع منها أن تسهم في تعزيز الاستخدام الهادف للذكاء الاصطناعي بين السكان، وتقليص فجوة المهارات، وبناء القدرات المحلية في مجال الذكاء الاصطناعي، مما يدعم تطوير قطاعات وطنية تستخدم الذكاء الاصطناعي وتلبي الاحتياجات الاجتماعية للبلدان العربية وتراعي سياقها الثقافي.

على سبيل المثال، برنامج "الرواد الرقميون" (Digilians) في **مصر** هو مبادرة تُنفَّذ عبر شراكة بين القطاعين العام والخاص، تحديداً بين الحكومة المصرية وشركات عالمية معنية بالتكنولوجيا. أُطلقت هذه المبادرة في عام 2025، وهي تستهدف الشباب المتراوحة أعمارهم بين 18 و40 عاماً، وتتيح تعلّم الذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات والأمن السيبراني، مجاناً[20]. كذلك، تتضمن الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي في **فلسطين** خطة لإطلاق حملات توعية بشأن أهمية مشاركة الشباب، ولا سيما الشابات، في قطاع الذكاء الاصطناعي.

وتتميّز **المملكة العربية السعودية** بما تبذله من جهود للحدّ من الفجوة بين الجنسين في مجال الذكاء الاصطناعي. فالإطار الوطني لتبني الذكاء الاصطناعي، الذي يوجّه نشر الذكاء الاصطناعي في الأوساط العامة والخاصة، يدعو إلى تمثيل عادل للنساء في فِرق العمل المعنية بالذكاء الاصطناعي، من أجل دعم الابتكار والشمول. وفي عام 2023، أطلقت "سدايا" برنامج Elevate لتدريب أكثر من 25,000 امرأة في الأسواق الناشئة على مجالات البيانات والذكاء الاصطناعي خلال فترة خمس سنوات[21]. وقد أثمرت هذه الجهود، إذ احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى عالمياً في تمكين المرأة في مجال الذكاء الاصطناعي عام 2024، وذلك حسب تقرير مؤشر الذكاء الاصطناعي للعام 2025 الذي نشرته جامعة ستانفورد، إذ كانت 60 في المائة من المواهب في مجال الذكاء الاصطناعي تعود للنساء و40 في المائة للرجال.

ولتحقيق التوازن الجغرافي، ترمي استراتيجية الذكاء الاصطناعي في **مصر** إلى بناء عُقد شبكية إقليمية لتحسين الجودة العامة لخدمات الشبكات والمساعدة في تقليص الفجوة الرقمية بين المناطق الحضرية والريفية، وكذلك بين الأقاليم، بما يعزز العدالة الاجتماعية. كذلك، تخطّط **موريتانيا**، بموجب مسودة سياستها المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، لتوسيع العمود الفقري الوطني للألياف الضوئية لربط جميع المناطق والإدارات والبلديات، مما يضمن اتصالاً آمناً بالإنترنت. وتنص خارطة طريق **المغرب** للذكاء الاصطناعي 2030 على توزيع المراكز الوطنية للتميز في الذكاء الاصطناعي، المعروفة باسم معاهد الجزري، جغرافياً على نحو يحقق التوافق بين تخصص المراكز في مجال الذكاء الاصطناعي مع نقاط القوة الاقتصادية والأكاديمية في مختلف المناطق[22]. كما تهدف السياسة الوطنية للذكاء الاصطناعي في ليبيا إلى تحقيق التوازن الجغرافي من خلال إنشاء مراكز بحث وتطوير في جميع أنحاء البلد.

واو. الحد من الفوارق بين البلدان

في حين تشير جميع سياسات الذكاء الاصطناعي في البلدان العربية تقريباً، بعبارات عامة، إلى أهمية التعاون الدولي للنهوض بقطاع الذكاء الاصطناعي، **فإنّ الإجراءات الملموسة اللازمة لتحقيق التعاون الإقليمي أو التعاون فيما بين بلدان الجنوب ترد بشكل رئيسي في سياسات البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل.** وتشمل مجالات التعاون في مجالات الذكاء الاصطناعي التي يُشار إليها غالباً البحوث، والحوكمة والمعايير الأخلاقية، والتعليم/تنمية المواهب. ويجسّد **المغرب** رؤية أكثر طموحاً للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في أفريقيا والمنطقة العربية بهدف تقليص الفجوة الرقمية في البنية التحتية والمهارات والتمويل، وذلك من خلال مشاريع تعاونية "مرنة" تستند إلى القيم الثقافية في المنطقتين[23].

زاي. دعم الفئات المعرّضة للخطر

أعطت معظم البلدان الأولوية لقطاعات التعليم والصحة والخدمات الحكومية، باعتبارها مجالات رئيسية يمكن أن تستفيد من اعتماد الذكاء الاصطناعي، مما يعكس اهتماماً بتعزيز مساهمة هذه التكنولوجيا في تحقيق المنفعة العامة. كما تم تحديد قطاعات إضافية ذات أهمية اجتماعية واقتصادية في بعض الحالات، مثل المدن الذكية في **مصر والأردن؛ والطاقة والنقل في الكويت والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة**؛ والزراعة في **موريتانيا**.

وعلى الرغم من أن العديد من السياسات تعترف، في مقدماتها، بقدرة الذكاء الاصطناعي على تمكين الفئات المعرّضة للخطر، فإنّ عدداً قليلاً منها فقط يتضمن تدابير ملموسة لدعم هذا الهدف. فمسودة استراتيجية الذكاء الاصطناعي في **الكويت** تنص على الاستفادة من الذكاء الاصطناعي عبر الترجمة الآلية للغة الإشارة وتطبيقات تحويل النص إلى كلام في الوقت الفعلي، لضمان وصول جميع المواطنين إلى الخدمات الأساسية. كذلك، تنص السياسة الوطنية للذكاء الاصطناعي في **ليبيا** على ضرورة ضمان ميزات الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة في جميع نُظم الذكاء الاصطناعي، سواء كانت مطوّرة محلياً أو مستورَدة.

ويُعتبَر تعزيز الشمول الرقمي وإتاحة وصول الفئات المعرّضة للخطر للتكنولوجيا الرقمية محور سياسات مخصَّصة في عدة بلدان عربية. مثلاً، تعتمد مسودة السياسة

الوطنية للشمول الرقمي في **قطر** نموذجاً شاملاً قائماً على أربعة محاور: الوصول، بما في ذلك دعم التقنيات المساعِدة التي يستخدمها الأشخاص ذوو الإعاقة؛ بناء المهارات، بما يشمل العمال ذوي المهارات المنخفضة وكبار السن والنساء؛ بناء الثقة، من خلال تصميم نُظم ذكاء اصطناعي تتمحور حول الإنسان وتراعي الجوانب الأخلاقية؛ تمكين المجتمعات المهمشة من المشاركة في تطوير الأدوات الرقمية، أو تكييف هذه الأدوات بما يلبي احتياجاتها. كذلك، تهدف مسودة سياسة التعلم مدى الحياة للمهارات الرقمية في قطر إلى النهوض بالبرامج التعليمية الرقمية المخصَّصة للعمال المهاجرين والنساء وكبار السن، وذلك من خلال المراكز المجتمعية والمنصات الإلكترونية. وقد طورت قطر أيضاً مؤشراً وطنياً رائداً للشمول الرقمي لتقييم تقدّمها في إيصال فوائد التحول الرقمي، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، إلى جميع أفراد المجتمع (الإطار 4).

الإطار 4.
المؤشر الوطني للشمول الرقمي في قطر

لتعزيز وصول جميع أفراد المجتمع إلى الخدمات الرقمية، بصرف النظر عن خلفياتهم الاجتماعية أو الاقتصادية، أطلقت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في قطر مؤشر الشمول الرقمي لعام 2024 بوصفه خارطة طريق للنهوض بالشمول الرقمي. ويتناول المؤشر سبعة محاور: الوصول الرقمي؛ القدرة الرقمية؛ القدرة على تحمل تكاليف الخدمات الرقمية؛ السياسات واللوائح؛ المواقف تجاه التكنولوجيا الرقمية؛ الاستخدام والأثر؛ أهمية المحتوى الرقمي. ويشمل المؤشر 46 مؤشراً فرعياً، بعضها عالمي والبعض الآخر مستمد من استطلاعات محلية. وهو يركّز بشكل خاص على سد الفجوات لدى كبار السن، والمجتمعات المنخفضة الدخل، والأشخاص ذوي الإعاقة. وسيتم تحديث المؤشر باستمرار لمواكبة التطورات الرقمية.

ويُدمَج الذكاء الاصطناعي في المؤشر بعدة طرق، منها قياس:

- اعتماد التقنيات المتقدمة، بما في ذلك أدوات الذكاء الاصطناعي.
- تطوير الأطر التنظيمية الخاصة بالذكاء الاصطناعي.
- دمج الذكاء الاصطناعي في الخدمات الحكومية.
- دمج الذكاء الاصطناعي في برامج تطوير المهارات الرقمية.

المصدر: قطر، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، تقرير مؤشر الشمولية الرقمية في دولة قطر لعام 2024.

حاء. معالجة فقدان الوظائف

تشير عدة سياسات معنيّة بالذكاء الاصطناعي إلى التداعيات السلبية المحتمَلة للذكاء الاصطناعي على سوق العمل، إلا أن القليل منها فقط يتضمن إجراءات ملموسة لمعالجة هذه التداعيات. على سبيل المثال، تُدرِج **مصر والأردن وموريتانيا** هذا الموضوع كأحد التهديدات ضمن تحليل SWOT[24] الذي يُجرى في إطار عملية تطوير السياسات، في ظل غياب تدابير مقابِلة للتخفيف من هذه التداعيات.

وتشكّل **قطر والإمارات العربية المتحدة** حالتين متميزتين في هذا السياق:

- **قطر:** تنصّ مسودة السياسة الوطنية للذكاء الاصطناعي لعام 2025 على ضرورة إجراء تقييمات استباقية لتأثيرات الذكاء الاصطناعي على سوق العمل قبل اعتماد السياسات المهمة المعنية بالذكاء الاصطناعي أو تنفيذها. كذلك، ستتعامل الدولة مع فقدان الوظائف من خلال تنفيذ برامج لاستحداث فرص العمل وإعادة التدريب. وستقوم الحكومة أيضاً بتطوير إرشادات مكمِّلة تحدّد الأساليب العملية والآليات اللازمة لإدارة التحولات التي تشهدها الوظائف وبيئات العمل نتيجةً للذكاء الاصطناعي.
- **الإمارات العربية المتحدة:** تُقدّر الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي 2031 أن نحو 60 في المائة من القوى العاملة قد تتأثر بأتمتة الوظائف واستخدام الذكاء الاصطناعي. ولمساعدة العاملين الحاليين والمستقبليين على اتخاذ قرارات أكثر وعياً، سيقوم مكتب الذكاء الاصطناعي في الحكومة ووزير الدولة لشؤون التعليم العالي والمهارات المتقدمة بتوفير خدمات الإرشاد المهني في الفترة الانتقالية وخدمات التدريب المناسبة للمتضرّرين. وستُصمَّم هذه الخدمات استناداً إلى ما يُجمَع من بيانات دقيقة عن المهارات الحالية في سوق العمل والوظائف المتاحة.

طاء. الحفاظ على الهوية الثقافية واللغوية

تعمل عدة بلدان عربية على تطوير نماذج لغوية كبيرة باللغة العربية، بينما تضع بلدان عربية أخرى الخطط اللازمة لذلك. وقد وصلت بعض المبادرات في دول مجلس التعاون الخليجي إلى مراحل متقدمة. ويمكن لهذه النماذج العربية أن تسهم في جعل الأدوات الرقمية متاحة لجميع الناطقين بالعربية، بصرف النظر عن اللهجة أو مستوى التعليم أو الخلفية. كما أنها تساعد في الحدّ من التحيز الثقافي واللغوي في الذكاء الاصطناعي، من خلال إتاحة تفاعلات أكثر دقة للفئات ضعيفة التمثيل في بيانات التدريب. وإذا أُتيحت هذه النماذج كمصادر مفتوحة، فيمكنها أن تعزّز الابتكار المحلي وتسهم في تطوير بيئات أكثر شمولاً وتمثيلاً.

- **الإمارات العربية المتحدة:** قام معهد الابتكار التكنولوجي، وهو ذراع الأبحاث التطبيقية لدى مجلس أبحاث التكنولوجيا المتطورة في أبوظبي، بتطوير نموذج "Falcon". وتم تدريب هذا النموذج على بيانات عربية أصلية (غير مترجَمة) عالية الجودة تشمل اللغة العربية الفصحى واللهجات الإقليمية، فبات يعكس التنوع اللغوي والثقافي في المنطقة العربية[25].
- **المملكة العربية السعودية:** أطلقت الشركة الوطنية للتكنولوجيا هيوماين (Humain) نموذج "علّام" في عام 2025، وهو ثمرة جهود مجموعة كبيرة من الباحثين داخل البلد، ويركز على اللغة العربية الفصحى ومجموعة متنوعة من اللهجات[26].
- **قطر:** تنص مسودة السياسة الوطنية للذكاء الاصطناعي 2025 على إعادة تدريب النماذج اللغوية الكبيرة المفتوحة المصدر باستخدام مصادر وموارد عربية، لدعم البرامج الوطنية الرئيسية المعنية بالذكاء الاصطناعي، مثل برنامج "فنار".
- **عُمان:** في إطار برنامجها المتعلق بالذكاء الاصطناعي والمستقبل الرقمي (2024-2026)، تعمل عُمان على تطوير نموذج لغوي كبير مدرّب على محتوى ثقافي وتاريخي وفني وعلمي وحضاري وسياسي عُماني[27].
- **مصر:** تخطّط مصر لإنتاج مجموعات بيانات عربية عالية الجودة لتحسين أداء تطبيقات الذكاء الاصطناعي، من خلال التعاون بين الحكومة والجامعات وقطاع التكنولوجيا والمجتمع. ومن المتوقع أن يسهم ذلك في تحسين النتائج المجتمعية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في مجالات مثل التعلم المخصص. وقد أدّت الجهود الأولية المبذولة للتعرف على اللغة العربية المنطوقة باللهجة المصرية في الإنتاج الآلي لمحاضر المحاكم إلى نتائج واعدة، حيث بلغت نسبة الدقة 94 في المائة.
- **موريتانيا:** ترمي مسودة الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي للفترة 2025-2029 إلى استخدام الذكاء الاصطناعي في تطوير حلول ترجمة متعددة اللغات لتعزيز التماسك اللغوي وتسهيل التواصل والوصول إلى الموارد التعليمية بمختلف اللغات المستخدمة في البلد، مما يسهم في تحقيق تعليم أكثر شمولاً وعدالة لجميع المتعلمين.
- **دولة فلسطين:** تتضمن الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي خططاً لإطلاق مشاريع تجريبية تتعلق بالذكاء الاصطناعي في مجال الثقافة، وحماية المحتوى الفلسطيني، ومعالجة اللغات الطبيعية.

إنّ تعدّد هذه الجهود، وما تتطلّبه من موارد ضخمة، يثير تساؤلات حول سبب عدم السعي بشكل جاد حتى الآن إلى إطلاق مبادرات تعاونية إقليمية عربية لتطوير نماذج لغوية عربية كبيرة. وقد دعت الرؤية الاستراتيجية العربية الموحدة للذكاء الاصطناعي، المحلَّلة في القسم الخامس، إلى توطيد التعاون الإقليمي في هذا المجال.

ياء. مكافحة انتشار المعلومات المضلّلة وخطاب الكراهية

يتضمن عدد قليل فقط من سياسات الذكاء الاصطناعي أحكاماً لحماية المجتمع من اختلاق أو تضخيم المعلومات الخاطئة والمضللة وخطاب الكراهية عبر تقنيات الذكاء الاصطناعي. وفي الغالب، يُعالَج هذا الموضوع، الشديد الأهمية بالنسبة للتماسك الاجتماعي، من خلال قوانين عامة تتعلق بحرية التعبير والرقابة، وليس بموجب سياسات الذكاء الاصطناعي بشكل مباشر. وتشكّل **قطر** استثناءً. فمسودة السياسة الوطنية للذكاء الاصطناعي 2025 تعتمد نهجاً قائماً على تقييم المخاطر لمواجهة التهديدات المنهجية، بما في ذلك اختلاق ونشر المعلومات المضللة عبر المنصات المدعومة بالذكاء الاصطناعي. وتدعو السياسة الحكومة إلى اتخاذ تدابير وقائية واعتماد آليات على مستوى الحوكمة للتخفيف من هذه المخاطر والحفاظ على ثقة الجمهور. وفي **مصر**، تحدّد الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي مكافحة المعلومات الخاطئة والمضللة كأحد الاستخدامات المحتملة ذات الأولوية للذكاء الاصطناعي، وذلك من خلال تطبيق نماذج اللغة العربية الكبيرة.

كاف. ضمان الشفافية والمساءلة عند استخدام خوارزميات الذكاء الاصطناعي

نصّت سياسات الذكاء الاصطناعي في عدة بلدان في المنطقة على إنشاء آليات لتمكين الأفراد المتضررين من استخدام نُظم الذكاء الاصطناعي من الإبلاغ عن الضرر وطلب التعويض. وتُعدّ **قطر** مثالاً بارزاً على هذه البلدان. فمسودة السياسة الوطنية للذكاء الاصطناعي في هذا البلد تنص على أن يقوم مطوّرو تطبيقات الذكاء الاصطناعي ومنفّذوها بإعلام المستخدمين النهائيين في حال تفاعلوا مع خوارزمية أو نظام أو منصة الذكاء الاصطناعي. ومن المقرَّر أن تقيّم الحكومة خيارات السياسات المناسبة لتحديد ما إذا كان ينبغي أن يصبح المتطلَّب المتعلق بالشفافية ملزماً قانونياً أو مجرد توجيه أخلاقي طوعي، حسب سياق الاستخدام ومستوى المخاطر الخاصة بكل قطاع. كذلك، تُلزم السياسة بإطلاع المستخدمين النهائيين على سبُل طلب التعويض في حال وقوع أخطاء خوارزمية تمسّ بقدرتهم على الحصول على الخدمات أو تسبّب أضراراً شخصية أو اقتصادية.

كذلك، تعتزم **مصر** إنشاء بوابة موحّدة لتلقي الملاحظات والتعليقات تكون بمثابة وسيط بين المستخدمين ومقدمي الخدمات والسلطات. ومن شأن هذه البوابة أن تتيح للمستخدمين الإبلاغ عن خروقات البيانات وسوء استخدامها والمشكلات الأمنية، وأن تقدّم لهم الدعم والإرشاد لالتماس الحلول. كما تقترح السياسة إعداد بروتوكول لإفصاح الشركات عن البيانات، وأن يُلزم هذا البروتوكول جميع الشركات التي تقدم الخدمات الرقمية وخدمات الذكاء الاصطناعي بإعلام المستخدمين بوضوح بطرُق معالجة بياناتهم، وبأغراض استخدامها، وبتشارُكها مع جهات أخرى. ومن شأن هذا البروتوكول أن يحمي حقّ المستخدمين في المعلومات وفي الاختيار، مما يعزز الثقة في نُظم الذكاء الاصطناعي.

وتولي عدة بلدان اهتماماً متزايداً للشفافية والمساءلة بشأن استخدام خوارزميات الذكاء الاصطناعي، بغية توطيد الثقة في القرارات والنتائج الناجمة عن نُظم الذكاء الاصطناعي. ففي **عُمان**، تُلزم سياسة الذكاء الاصطناعي مطوّري نظم الذكاء الاصطناعي بتقديم وثائق توضح منطق اتخاذ القرار وعمليات تحليل البيانات. وهي تنص أيضاً على إنشاء آليات لضمان الرقابة والإشراف البشريّين على القرارات الحساسة والمؤثرة التي تقوم بها نظم الذكاء الاصطناعي، مما من شأنه ضمان القدرة على ترجمة النتائج وتتبّعها وتحليلها. كما تدعو السياسة إلى أن تعمل نظم الذكاء الاصطناعي بشفافية في عمليات صنع القرار، ودعم ذلك من خلال إنشاء أطر للمساءلة وتقديم الوثائق اللازمة ليتسنى التحقّق والتحليل. كذلك، تنص السياسة على إنشاء آليات واضحة وفعّالة تُمكّن المستخدمين من تقديم شكاوى عند حدوث أخطاء أو أضرار نتيجة استخدام الذكاء الاصطناعي، بحيث يمكن تطبيق إجراءات تصحيحية بطريقة عادلة وشفافة. كما تؤكد السياسة على أهمية إجراء عمليات تدقيق خارجية مستقلة لنظم الذكاء الاصطناعي لضمان امتثالها للمعايير الأخلاقية.

وفي **ليبيا**، تهدف السياسة الوطنية للذكاء الاصطناعي إلى ضمان الشفافية في تصميم وتشغيل نظم الذكاء الاصطناعي. ويتعين على الجهات الحكومية إجراء تقييمات للمخاطر قبل نشر هذه النظم، ووضع خطط للتخفيف منها. كما يجب عليها مراجعة طرق جمع البيانات وتصنيفها، وكيفية برمجة الخوارزميات، وسبُل تنفيذ عمليات اتخاذ القرار المعتمِدة على الذكاء الاصطناعي.

لام. حماية البيئة وحفظها للأجيال القادمة

تتضمن قلة قليلة من سياسات الذكاء الاصطناعي في المنطقة إجراءات ملموسة للحد من أثر نظم الذكاء الاصطناعي على البيئة، وبالتالي لضمان رفاه الأجيال المقبلة. وتعترف مسودة السياسة الوطنية للذكاء الاصطناعي في **قطر** بتأثير التوسع في قدرات الحوسبة السحابية ومراكز البيانات على موارد المياه والطاقة. وهي تقترح إجراء تقييم استباقي للأثر البيئي لهذه النظم، والبحث في الاستعانة بمراكز بيانات خضراء تعتمد على مصادر الطاقة المتجددة وتقنيات تبريد بديلة. وعلى المدى القصير، سيتم تطوير إرشادات ومعايير بيئية للحوسبة السحابية ومراكز البيانات الخضراء. وتنص استراتيجية الذكاء الاصطناعي في **مصر** على تبنّي نهج مماثل.

ومن ناحية إيجابية، **تخطط عدة دول لاستخدام الذكاء الاصطناعي للحد من البصمة البيئية في قطاعات محددة ولمعالجة تغيُّر المناخ.** على سبيل المثال، تسعى موريتانيا إلى تعزيز استخدام الذكاء الاصطناعي في الزراعة لتقليل استهلاك المياه والأسمدة والحد من خسائر المحاصيل.

3

تمويل الذكاء الاصطناعي من أجل الشمول الاجتماعي

3. تمويل الذكاء الاصطناعي من أجل الشمول الاجتماعي

لا تتضمن أي من سياسات واستراتيجيات الذكاء الاصطناعي المعتمَدة في البلدان العربية تقديرات لتكاليف تنفيذها. ومع ذلك، فإن تمويل تنفيذ هذه السياسات الطموحة سيكون مكلفاً وصعباً بلا شك، ولا سيما في ظل القيود المالية التي ترزح تحتها عدة دول عربية، ودخولها سباق الذكاء الاصطناعي انطلاقاً من مستويات جاهزية منخفضة نسبياً. وتعطي بعض البلدان الأولوية لتحقيق السيادة في مجال الذكاء الاصطناعي، بهدف تقليل الاعتماد على التكنولوجيا والخبرات الأجنبية، وهو ما يتطلب استثمارات كبرى في البنى التحتية وغيرها من الموارد[28].

ومن المتوقّع أن ينطوي تطبيق الذكاء الاصطناعي في الخدمات العامة وحدها، وهو هدف معظم الدول العربية، على تكاليف ضخمة، منها الإنفاق الأولي المرتفع على البنى التحتية وإدارة البيانات؛ والاستثمارات في تدريب الكوادر واستقطاب المواهب؛ والتكاليف التشغيلية المستمرة المترتبة على تدريب النماذج وتحديثها؛ وتكاليف خدمات الحوسبة السحابية وتراخيص البرمجيات[29]. وتُظهر دراسة الحالة الخاصة باستخدام الذكاء الاصطناعي في وزارات الشؤون الاجتماعية (القسم 4) الواقع التالي: لا جاهزية لدى أي من الوزارات من حيث الموارد البشرية، كما أنّ عدد الوزارات الجاهزة من حيث البنية التحتية قليل. في الوقت نفسه، لا تزال الموارد المالية اللازمة لتطوير نظم الذكاء الاصطناعي ونشرها محدودة.

لذلك، يكتسب التخطيط المالي وإدارة الموارد بفعالية وعلى مدى عدة سنوات قبل الشروع في تنفيذ مشاريع طموحة في مجال الذكاء الاصطناعي أهمية بالغة. وقد استبقت **قطر** الطلب على القدرات اللازمة لإدارة الذكاء الاصطناعي في القطاع العام، حيث تدعو مسودة سياستها الوطنية المعنية بالذكاء الاصطناعي إلى تعزيز قدرات الإدارة العامة وإدارة المشاريع في القطاع العام، بما في ذلك المشتريات، لضمان التنفيذ الفعال للاستثمارات العامة في الذكاء الاصطناعي من منظور تجاري.

وتؤدي القرارات المتعلقة بتمويل الذكاء الاصطناعي دوراً مهماً في تحقيق الشمول الاجتماعي، وذلك لعدة أسباب:

- إنّ تخصيص التمويل بناءً على اعتبارات الشمول الاجتماعي يعطي الأولوية لنشر تقنيات الذكاء الاصطناعي في قطاعات محددة ذات تأثير اجتماعي مرتفع (مثل القطاع غير الربحي، كما هو مبيّن في الإطار 5)، ويتيح تقديم دعم موجّه للفئات المعرّضة للخطر.
- إنّ الاستثمار الاستراتيجي في مجالات تتمتع بميزة نسبية ضمن سلسلة قيمة الذكاء الاصطناعي، والاستفادة من أشكال متنوعة من الشراكات، قادران على تحسين كفاءة الإنفاق، وتحرير موارد تشتد الحاجة إليها لتنفيذ البرامج الاجتماعية.
- إنّ اعتماد موازنات شفافة وتشاركية يمكن أن يتيح للفئات المهمشة قنوات للإعراب عن احتياجاتها، ويساعد في تحسين كفاءة تخصيص الموارد.

الإطار 5.

الاستثمار في الذكاء الاصطناعي ذي الأثر الاجتماعي العالي: حالة كندا

تؤدي المنظمات غير الربحية دوراً مهماً في تلبية احتياجات المجتمعات. وعلى مستوى العالم، لا يزال استخدام هذه المنظمات للذكاء الاصطناعي محدوداً، بفعل عدة عقبات، من بينها ضعف المهارات التقنية. ويمثل ذلك فرصة ضائعة، إذ يمكن للذكاء الاصطناعي أن يعزز بشكل كبير من التأثير المجتمعي لهذه المنظمات.

ولمعالجة هذه المشكلة، تستثمر حكومة كندا، مع شركاء آخرين، في المبادرة الوطنية التجريبية المعنونة "التبني المسؤول للذكاء الاصطناعي من أجل الأثر الاجتماعي (RAISE)"، بهدف مساعدة المنظمات غير الربحية في جميع أنحاء كندا على اعتماد الذكاء الاصطناعي بشكل مسؤول وفعّال. وتعمل المنظمات غير الربحية الممَّولة في قطاعات مختلفة، منها الصحة النفسية، والإسكان، ودعم المجتمع، والتوظيف، ودمج الوافدين الجدد. وقد قُدّمت دورات تدريبية موجَّهة لتعزيز الثقافة الرقمية في مجال الذكاء الاصطناعي لدى العاملين في المنظمات غير الربحية، ولدمج الذكاء الاصطناعي في وظائفها الأساسية، بما في ذلك جمع التبرعات، وإدارة البيانات، وتطوير السياسات، وتقديم الخدمات.

المصدر: Globe Newswire, Canada Launches Landmark National Program to Equip Nonprofits with AI for Social Impact, 5 June 2025; The Dais, RAISE: Responsible AI Adoption for Social Impact.

ألف. ما هي مجالات تمكين الذكاء الاصطناعي التي تنفق عليها الدول العربية؟

وفقاً لوثائق سياسات الذكاء الاصطناعي، **تعتزم الحكومات العربية الاستثمار في عدة مجالات رئيسية يمكن أن تعزز الشمول الاجتماعي إذا ما تم توجيهها كما يجب.** ويتضمن الجدول 2 بعض الاستثمارات المخطَّط لها، ويبيّن كيف يمكن توجيهها نحو تحقيق أثر اجتماعي أكبر.

يشير الجدول 2 إلى استثمارات متكررة في بعض المجالات، وإلى أنه من الممكن تحقيق أوجه كفاءة تعود بالمنفعة على الجميع، من خلال إبرام شراكات إقليمية استراتيجية تستفيد من نقاط القوة التي ينعم بها كل بلد على حدة. وخلافاً للنهج الذي يسعى بموجبه كل بلد إلى تحقيق الريادة الإقليمية في مجال الذكاء الاصطناعي، فإن النهج التعاوني يمكن أن يساعد على تقليص الفجوات بين الدول العربية، وضمان قدرة الجميع على المنافسة، حتى وإن كان بعض البلدان متأخراً الآن في سباق الذكاء الاصطناعي. والدليل على ذلك أن فُرص تعزيز التعاون الإقليمي في تطوير النماذج اللغوية العربية الكبيرة، وهو جهد تستثمر فيه عدة دول عربية استثمارات ضخمة، لا تزال غير مستغلّة كما يجب[30]. وتدعو الرؤية الاستراتيجية العربية الموحّدة للذكاء الاصطناعي، المعتمَدة في عام 2025، إلى النهوض بالتعاون الإقليمي في قطاعات الذكاء الاصطناعي ذات الأولوية، بما في ذلك النماذج اللغوية العربية (القسم 5).

تشير الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي 2031 المعتمَدة في **الإمارات العربية المتحدة** إلى الجاهزية لتحقيق وفورات في التكاليف من خلال التعاون الإقليمي، كما تؤكد على إمكانية الاستفادة من الجيل الجديد من المواهب الإقليمية في مجال الذكاء الاصطناعي. كذلك، دعا **المغرب** مؤخراً إلى الاستثمار في مشاريع تعاونية "مرنة" في مجالي البنية التحتية وتنمية المواهب على المستويين الأفريقي والعربي-الأفريقي، بهدف تقليص الفجوة الرقمية والنهوض بذكاء اصطناعي شامل يستند إلى القيم الثقافية الإقليمية[31].

الجدول 2. الاستثمارات المعلَن عنها في سياسات الذكاء الاصطناعي في البلدان العربية، وأثرها المحتمل على الشمول الاجتماعي

مجالات الاستثمار في الذكاء الاصطناعي	البلدان التي تخطط لمثل هذه الاستثمارات	إمكانات تعزيز الشمول الاجتماعي
تطوير المواهب في مجال الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك تمويل برامج متخصصة في الجامعات الحكومية	الأمن السيبراني وتحديث البنية التحتية الرقمية	يمكن أن تستهدف برامج تنمية المهارات الفئات المعرّضة للخطر، مثل النساء، والشباب في المجتمعات المحرومة، والعاملين في القطاع غير النظامي، وكبار السن، وغيرهم.
تقديم المنح والإعانات للشركات الناشئة في مجال الذكاء الاصطناعي	الإمارات العربية المتحدة، الكويت، مصر، المغرب	يمكن أن يساعد الدعم في إتاحة فرص متكافئة للشركات الصغيرة تسمح لها بمنافسة الشركات الأكبر. ويمكن تحقيق أثر اجتماعي أكبر إذا استهدف هذا الدعم الشركات الناشئة التي تقودها فئات معرّضة للخطر، مثل الشركات المملوكة للنساء أو تلك التي تطوّر تطبيقات ذكاء اصطناعي تخدم المنفعة العامة.
تقديم مِنَح لتنفيذ أنشطة البحث والتطوير في مجال الذكاء الاصطناعي في الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص	الإمارات العربية المتحدة، دولة فلسطين، قطر، مصر، المغرب، موريتانيا	يمكن توجيه الدعم نحو الأبحاث المتعلقة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي وتطوير تطبيقات تخدم المنفعة العامة.
الأمن السيبراني وتحديث البنية التحتية الرقمية	الإمارات العربية المتحدة، قطر، الكويت، المغرب	يمكن أن تستهدف الاستثمارات المناطق المحرومة، وتهدف إلى ضمان الوصول العادل إلى الخدمات، بصرف النظر عن الموقع أو الدخل أو غيرهما من القيود. كما ينبغي العمل على حماية الخدمات الأساسية التي تعتمد عليها الفئات المهمشة، مثل الضمان الاجتماعي والخدمات الصحية.

المصدر: من إعداد الإسكوا.

الإطار 6.
المملكة العربية السعودية تستثمر في هيوماين (HUMAIN)

من أجل تحقيق رؤية السعودية 2030، أطلق صندوق الاستثمارات العامة السعودي (صندوق الثروة السيادي للبلد) في عام 2025 مبادرة "هيوماين" لتطوير قدرات متكاملة في مجال الذكاء الاصطناعي، تشمل مراكز البيانات، والبنية التحتية السحابية، والنماذج، والتطبيقات. وتهدف "هيوماين" إلى تطوير "علاّم"، وهو نموذج لغوي عربي متقدم، إضافة إلى مجموعة واسعة من تطبيقات وحلول الذكاء الاصطناعي في قطاعات مثل المدن الذكية، والطاقة، والرعاية الصحية، والتصنيع، والخدمات المالية. كما تهدف "هيوماين" إلى إقامة شراكات استراتيجية مع شركات تكنولوجيا دولية رائدة.

المصدر: صندوق الاستثمارات العامة، هيوماين، 2025.

باء. ما هي آليات تمويل الذكاء الاصطناعي التي تستخدمها الدول العربية؟

المعلومات المتعلقة بتمويل الذكاء الاصطناعي في البلدان العربية شحيحة. ووفقاً لوثائق سياسات الذكاء الاصطناعي المتاحة، **تسعى معظم البلدان العربية إلى جذب الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية في مجال الذكاء الاصطناعي من خلال الشراكات.** على سبيل المثال، تعتزم **الكويت** جذب الاستثمارات الخاصة في الشركات الناشئة في قطاع الذكاء الاصطناعي، من خلال توفير تمويل حكومي موازٍ، وتعزيز منصات التمويل الجماعي المخصَّصة للابتكارات في مجال الذكاء الاصطناعي. وحدّدت **المملكة العربية السعودية** أهدافاً كميّة في هذا الصدد، تشمل جذب استثمارات أجنبية مباشرة من شركات دولية بقيمة 30 مليار ريال سعودي (حوالي 8 مليارات دولار)، واستثمارات محلية بقيمة 45 مليار ريال سعودي (حوالي 12 مليار دولار) بحلول عام 2030. كما تخطط **مصر** لتحفيز تمويل رأس المال المخاطر في مجال الذكاء الاصطناعي، وهدفها 150 مليون دولار.

واستناداً إلى الأرقام المنشورة، **لا يزال التمويل العام يمثل مصدراً مهماً للتمويل في الدول العربية**، خاصة فيما يتعلق بـ "المنافع العامة" مثل البنية التحتية الأساسية وبرامج تعليم الذكاء الاصطناعي. مثلاً، بلغ إجمالي ميزانية الهيئة **السعودية** للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) لعام 2025 نحو 4.588 مليار ريال سعودي (حوالي 1.2 مليار دولار)، خُصص أكثر من نصفها للبرامج والمشاريع[32]. وتهدف الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي في **مصر** إلى إنشاء صندوق وطني للذكاء الاصطناعي من المقرَّر أن يخصَّص له ما بين 430 مليون دولار و860 مليون دولار (أي ما يعادل 0.1 في المائة إلى 0.15 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي).

ويشكّل جذب **المساعدات الإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف** أولوية لبعض الدول، منها **ليبيا ودولة فلسطين**.

الإطار 7.
الشراكة بين القطاعين العام والخاص لدعم الشركات الناشئة في مجال الذكاء الاصطناعي: حالة أبوظبي

تأسّست منصّة Hub71 في عام 2019 في إطار برنامج "غداً 21"، وهو البرنامج الرئيسي للتحول الاقتصادي في أبوظبي. وفي عام 2024، أطلِق برنامج جديد لمدة 12 شهراً بعنوان "Hub71+ AI" لدعم الشركات الناشئة التي تتصدّر مشهد الابتكار في مجال الذكاء الاصطناعي. ومن خلال منظومة متكاملة تربط بين رأس المال الاستثماري، والأوساط الأكاديمية، والحكومة، وقطاع الذكاء الاصطناعي، يمكّن البرنامج الشركات الناشئة من تطوير ونشر حلول متقدمة للذكاء الاصطناعي، ويوفر لها الموارد والشبكات والخبرات اللازمة للتوسع بشكل فعّال. ومن المتوقع أن تحصل الشركات الناشئة المقبولة في البرنامج على حوافز عينية تُقدّر قيمتها بـ 250,000 درهم (حوالي 68,000 دولار) على شكل خدمات دعم، بالإضافة إلى مبلغ مماثل نقداً مقابل حصة من الأسهم. ويمكن للشركات الناشئة ذات الأداء الرفيع أن تصبح مؤهلة للحصول على حوافز إضافية مقابل حصص إضافية من الأسهم بعد مرور عام واحد.

المصدر: https://www.abudhabistartup.com/programs/incentive-program/hub71.

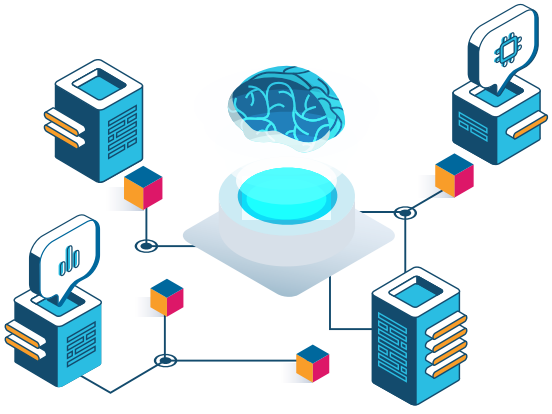

4

دراسة حالة: استخدام الذكاء الاصطناعي من قِبل وزارات الشؤون الاجتماعية في الدول العربية

4. دراسة حالة: استخدام الذكاء الاصطناعي من قِبل وزارات الشؤون الاجتماعية في الدول العربية

إنّ توسيع نطاق برامج الحماية الاجتماعية وتحسين فعاليتها يشكلان أولوية قصوى في المنطقة العربية. فجميع البلدان، بصرف النظر عن مستوى تطوّرها، تواجه تحديات تحول دون وصولها بشكل فعّال إلى الفئات المحتاجة للدعم الاجتماعي، ولا سيما الأكثر تهميشاً وعرضة للخطر. ويمكن لاستخدام الذكاء الاصطناعي في تصميم برامج الحماية الاجتماعية وتنفيذها أن يحدث فوائد كبرى في هذا الإطار[33].

يتضمن هذا القسم دراسة حالة حول استخدام وزارات الشؤون الاجتماعية للذكاء الاصطناعي في 11 بلداً عربياً استجابت لاستبيان أجرته الإسكوا حول هذا الموضوع (يرجى الاطّلاع على منهجية الاستبيان الواردة في المقدمة لمزيد من التفاصيل). وتمّت مقارنة النتائج الإقليمية بالتجارب الدولية، وعرض أمثلة توضيحية على استخدامات الذكاء الاصطناعي مستمدة من الأدبيات لإلهام وزارات الشؤون الاجتماعية في المنطقة في إطار سعيها للعمل على بناء جاهزيتها للذكاء الاصطناعي تدريجياً.

ألف. استخدامات الذكاء الاصطناعي الحالية والمخطَّط لها

لا يزال استخدام وزارات الشؤون الاجتماعية للذكاء الاصطناعي محدوداً حتى الآن. وقد أفادت خمس وزارات مشاركة في الاستبيان باستخدام الذكاء الاصطناعي حالياً بدرجات متفاوتة من التقدّم وفي عدة مجالات، منها تطبيقات أساسية وأخرى أكثر تقدّماً وبعضها لا يزال في مرحلة الاختبار التجريبي. ومع مراعاة الاختلاف في مسؤوليات وزارات الشؤون الاجتماعية التي شاركت في الاستبيان ونطاقات عملها، مما قد يؤثّر على استخدامها للذكاء الاصطناعي، تشمل الاستخدامات المبلَّغ عنها ما يلي:

- روبوتات محادَثة مدعومة بالذكاء الاصطناعي تتلقّى استفسارات المستفيدين، وتحدد الإجابات، وترد تلقائياً.
- المعالجة الآلية للشكاوى المتعلقة بالضمان الاجتماعي.
- محاكاة السياسات استناداً إلى البيانات، لتقييم السياسات وتحسينها.
- التحليلات التنبؤية لدعم اتخاذ القرار الاستباقي، مثل القرارات المتعلقة بالحماية الاجتماعية وإدارة المنظّمات غير الربحية.
- التحقق من المهارات باستخدام الذكاء الاصطناعي لضمان امتلاك العاملين للمهارات المطلوبة للوظائف التي تم توظيفهم فيها.

وفي معظم الأحيان، جرى تطوير حلول الذكاء الاصطناعي بجهود داخلية ضمن الوزارة أو من خلال شركات خاصة محلية.

وأُفيد بأن استخدام الذكاء الاصطناعي ساهم في تقليل ما يلزم من كلفة ووقت وجهد للاستجابة لأعداد كبيرة من الاستفسارات، مما أدى إلى خفض عبء العمل الملقى على عاتق موظفي الوزارات، وزيادة رضى المستفيدين، وتقليل الخسائر المحتمل أن تنجم عن التأخير في تلبية الطلبات. كما أُفيد بأن استخدام الذكاء الاصطناعي ساهم أيضاً في تحسين تصميم السياسات. وقد تحسنت دقة القرارات وشفافيتها وعدالتها نتيجة الاعتماد على تقييمات معيارية وموضوعية، مما عزز الثقة العامة في النظم الحكومية. وأشارت وزارات الشؤون الاجتماعية إلى أن عمل نظم الذكاء الاصطناعي وتأثيرها يخضعان للمراقبة المستمرة والإشراف البشري.

وعلى المدى القصير، تخطّط خمس وزارات لتوسيع نطاق استخدامها للذكاء الاصطناعي بهدف تحسين تحديد الفئات المعرّضة للخطر، وتقييم امتثال المستفيدين وأهليتهم للاستفادة من الدعم، وإجراء التحليلات التنبؤية، وتحسين إدارة الحالات، وتقديم خدمات مخصَّصة، وتعزيز تصميم السياسات. ومن الأمثلة على الاستخدامات المخطط لها إجراء تحليل تنبؤي للعوامل المرتبطة بالعنف ضد نزلاء دور الرعاية، بهدف الوقاية من الأذى المحتمل.

الإطار 8.

أتمتة الاستفسارات المتعلقة بالضمان الاجتماعي: حالة "اسأل أمين" في المملكة العربية السعودية

في المملكة العربية السعودية، تتيح خدمة المساعد الرقمي التابعة للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية للمستخدمين طرح الأسئلة على شخصية رقمية تُدعى "أمين". يمكن الوصول إلى هذه الخدمة على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، عبر موقع المؤسسة أو تطبيقها على الهاتف المحمول، باللغتين العربية والإنكليزية. وهذه الخدمة متاحة للمواطنين والمقيمين على حدٍّ سواء. وتستخدم الخدمة تقنيات متقدّمة في الذكاء الاصطناعي لإنشاء واجهة إنسان رقمي، مما يجعل التفاعل أكثر طبيعية وسلاسة مقارنة بالنظم التقليدية المعتمدة على النصوص. وفي عام 2023، نجحت خدمة "اسأل أمين" في التعامل مع 98.5 في المائة من استفسارات العملاء.

وطوّرت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية منصتها الداخلية للذكاء الاصطناعي التوليدي (GOSI Brain) عن طريق فِرَق متخصّصة داخلية. وتعتمد هذه المنصة على نماذج لغوية كبيرة مستضافَة بالكامل داخل المملكة العربية السعودية، لضمان سيادة البيانات والاستقلالية عن مزودي الخدمات الخارجيين، مما يمكّن موظفي المؤسسة من اتخاذ قرارات أكثر دقة.

المصادر: Saudi Press Agency, GOSI's Initiatives and Services in 2023 Enhance Insurance Protection for Over 14 million Customers, 16 January 2024؛ Saudi Press Agency, Social Insurance Launches 'GOSI Brain' Generative AI Platform, 3 September 2025.

ما تُظهره التجارب الدولية[34]:

على الصعيد العالمي، تركّز استخدامات الذكاء الاصطناعي من قِبل وزارات الشؤون الاجتماعية على أتمتة العمليات الداخلية وتلك التي تنطوي على تعامل مباشر مع العملاء، بهدف تحرير الموارد البشرية لدعم المستخدمين ذوي الاحتياجات الأكثر تعقيداً. وتشمل الأمثلة على الأتمتة المدعومة بالذكاء الاصطناعي استخدام معالجة اللغات الطبيعية لتطوير روبوتات لدعم العملاء، ومراجعة الطلبات التي تتضمّن إجابات نصية حرّة، إضافة إلى استخدام تقنيات التعرّف على الوجه أو الصوت لكشف حالات الاحتيال في تحصيل المعاشات التقاعدية.

كما بدأت تظهر استخدامات أكثر تعقيداً تعتمد على قدرة نظم الذكاء الاصطناعي على معالجة كميات كبيرة من البيانات وإنتاج تحليلات تنبؤية. وتشمل هذه الاستخدامات التنبؤ بالطلب على نظم الحماية الاجتماعية والصدمات التي قد تتعرض لها هذه النظم؛ وتحسين تحديد المستفيدين لأغراض التدخل الوقائي؛ وتقليل عدم استفادة الأشخاص المؤهلين من الخدمات؛ وتصميم تدخلات مخصَّصة لتلبية احتياجات المستفيدين وتحقيق أهداف البرامج؛ ومعالجة التحيز البشري الفعلي أو المتصوَّر في عمليات معالجة الطلبات.

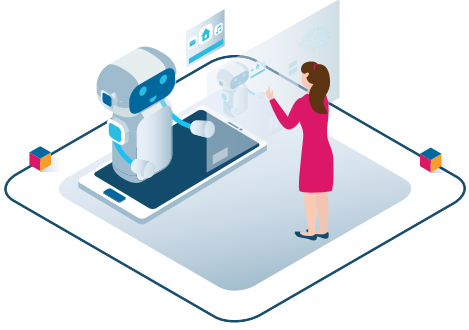

الإطار 9.

استخدام الذكاء الاصطناعي لتحديد كبار السن المحتاجين إلى الخدمات الاجتماعية: حالة مدريد، إسبانيا

مشروع PALOMA، الذي طوّرته إدارة السياسات الاجتماعية والأسرة والمساواة في مجلس مدينة مدريد، هو مساعِد افتراضي مدعوم بالذكاء الاصطناعي، صُمّم لتحديد ودعم كبار السن الذين قد يعانون من الشعور بالوحدة غير المرغوب فيها أو يكونون عرضة لهذا الشعور.

يستخدم مشروع PALOMA الذكاء الاصطناعي الحواري للتواصل مع كبار السن، وتقييم مستوى شعورهم بالوحدة من خلال تفاعلات صوتية، وربط الأشخاص الذين يُحدَّد أنهم أكثر عرضة للخطر بمقدّمي الخدمات الاجتماعية المناسبة والمتابعة البشرية. وبذلك، يكمّل النظام عمل الأخصائيين الاجتماعيين ولا يحلّ محلّهم.

ومن عوامل النجاح الرئيسية لهذا المشروع تكامل النظام مع السجل الاجتماعي الموحّد لمجلس المدينة، مما يتيح تنسيقاً أفضل بين الخدمات، وتقديم رعاية استباقية ومخصَّصة وأكثر تعاطفاً مع المستفيدين. وقد عزّز المشروع قدرة المدينة على التواصل مع المستفيدين على نطاق واسع وبشكل مخصَّص، وذلك في خضمّ تسارع شيخوخة السكان وارتفاع الطلب على الدعم الاجتماعي، مع الحفاظ على الخصوصية والحد من الوصمة التي غالباً ما تمنع كبار السن من طلب المساعدة.

المصدر: https://www.oecd.org/content/dam/oecd/en/ai-webinar-aging/Presentation_/10/events/2025/Paloma_English.pdf.

باء. إدارة المخاطر والممارسات المسؤولة في مجال الذكاء الاصطناعي

تدرك وزارات الشؤون الاجتماعية أن استخدام الذكاء الاصطناعي في برامجها الاجتماعية ينطوي على مخاطر، وقد قامت عدة وزارات بإجراء تقييمات للمخاطر أو أنها بصدد القيام بذلك. وتشمل أبرز المخاطر التي تم تحديدها انتهاكات خصوصية البيانات والاستبعاد غير المقصود للفئات الضعيفة.

وللتخفيف من هذه المخاطر، تتخذ وزارات الشؤون الاجتماعية عدداً من التدابير. ومن أكثر هذه التدابير شيوعاً إنشاء آليات لتقديم الشكاوى والتظلم يمكن للمتضررين من مستخدمي البرامج الاستعانة بها؛ وإجراء مشاورات مع المستخدمين قبل نشر النظم؛ ووضع آليات للإشراف البشري أو للتحقق من صحة القرارات. كما قامت بعض الوزارات بإجراء عمليات تدقيق مستقلة لنظم الذكاء الاصطناعي، وبالمطالبة بالشفافية الخوارزمية، وبالتعاون مع الجهات الوطنية المسؤولة عن الأمن السيبراني لتقييم المخاطر على خصوصية البيانات واتخاذ التدابير المناسبة.

ما تُظهره التجارب الدولية[35]:

تشمل أبرز المخاطر الموثّقة الناجمة عن استخدام الذكاء الاصطناعي في وزارات الشؤون الاجتماعية ما يلي:

- افتقار الخدمات إلى الطابع الإنساني.
- انتهاك خصوصية البيانات.
- الأخطاء في القرارات الآلية، ولا سيما عندما لا يكون المنطق وراء قرارات نظم الذكاء الاصطناعي مفهوماً بالكامل، وما يرتبط بهذه الأخطاء من قضايا ذات صلة بالمسؤولية والمساءلة.
- (إعادة) إنتاج نتائج متحيزة أو تمييزية بفعل تدريب الخوارزميات على بيانات متحيّزة أو غير تمثيلية.

أما عوامل النجاح والتدابير اللازمة لإدارة هذه المخاطر، فهي كالتالي:

- وضع مبررات واضحة لاستخدام الذكاء الاصطناعي في كل سياق ومستندة إلى أهداف سياساتية محددة، مع طرح السؤال الأساسي التالي على الدوام: هل الذكاء الاصطناعي هو الحل المناسب؟
- التدخّل البشري والإشراف على عمليات اتخاذ القرار الآلية.
- شفافية الخوارزميات وقابلية تفسير النتائج.
- تقديم تدريب مناسب للموظفين لفهم كيفية عمل النظم المدعومة بالذكاء الاصطناعي.
- القيام، داخلياً، بتطوير نظم ذكاء اصطناعي تعتمد على قواعد معرفية مترابطة ومحدّثة باستمرار.
- إنشاء آليات واضحة، يسهل الوصول إليها لتمكين الأفراد (لا سيما الفئات المعرّضة للخطر) من الطعن في نتائج نظم الذكاء الاصطناعي.
- الالتزام بالإشراف والتقييم الصارمَين.
- نشر حالات استخدام الذكاء الاصطناعي من قِبل الوزارات لدعم تبادل الخبرات والتعلم بين الأقران.

الإطار 10.
خفض معدّلات التشرّد باستخدام الذكاء الاصطناعي: حالة المملكة المتحدة

كما هو الحال فيما يتعلق بالتحديات الاجتماعية الأخرى، يمكن أن تسهم الوقاية من التشرد في تقليل الأعباء على الأفراد المعرّضين للخطر وعلى المجتمع ككل. وغالباً ما يتعذّر على الأسر المعرّضة لخطر التشرد طلب المساعدة في الوقت المناسب، بسبب عقبات نُظُمية ومجتمعية وشخصية.

في المملكة المتحدة، تستخدم بعض السلطات المحلية نظام تحليلات تنبؤية مدعوماً بالذكاء الاصطناعي يُعرف باسم "OneView". يتيح النظام تحديد السكان المعرضين لخطر التشرد والتدخل المبكر إذ يقوم بتجميع البيانات من مصادر حكومية متعددة، مثل بيانات عدم سداد فواتير الخدمات، ويرسل إشارات تحذيرية إلى الأخصائيين المسؤولين عن الحالات المعنية. وتتم حماية البيانات الشخصية حيث يقتصر الوصول إليها على الأخصائيين المسؤولين عن الحالة. وقد تم تدريب الأخصائيين على طُرُق استخدام النظام والتفاعل مع الأسر التي يتم تحديدها على أنها معرضة للخطر. ونتيجة لاستخدام هذا النظام، انخفضت حالات التشرد بنسبة 40 في المائة خلال السنة الأولى من تطبيقه.

المصدر: https://www.government-transformation.com/data/how-predictive-analytics-reduced-homelessness-by-40.

جيم. البيئة السياساتية الداعمة

لقد أثّرت السياسات الوطنية المعنية بالذكاء الاصطناعي بطرقٍ متعددة على استخدام وزارات الشؤون الاجتماعية للذكاء الاصطناعي، فأسهمت حيثما وُجدت في ما يلي:

- توفير التوجيه الاستراتيجي، وتوضيح أولويات تنفيذ الذكاء الاصطناعي المتماشية مع الأهداف الإنمائية الوطنية.
- تعزيز الوعي بالفرص التي يتيحها الذكاء الاصطناعي، وإحداث تحوّل في التفكير من النَهج التقليدي للرقمنة إلى نَهج قائم على البيانات والتحليل لدعم اتخاذ القرار ويعتمد على نظم المعلومات المتكاملة.
- تشجيع التنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى في مجالَي البيانات والتحوّل الرقمي، وإتاحة الفرص للحصول على مزيد من الدعم من الشركاء التنمويين.
- ترسيخ مفهوم الاستخدام الأخلاقي والمسؤول للذكاء الاصطناعي، من خلال توفير إرشادات أخلاقية واضحة وإطار لحوكمة الذكاء الاصطناعي. وعلى الرغم من أنّ ذلك قد أبطأ إلى حدٍّ ما وتيرة التوسّع في استخدام الذكاء الاصطناعي داخل وزارات الشؤون الاجتماعية، فقد ضمن استخدامه الآمن والمستدام.
- المساعدة في وضع المعايير التنظيمية والبنية التحتية اللازمة لتحسين حوكمة البيانات والأمن السيبراني.
- الإسهام في بناء القدرات البشرية الداخلية في مجال الذكاء الاصطناعي.
- الإسهام في وضع ميزانيات حكومية مخصّصة للذكاء الاصطناعي.

ومع ذلك، ترى بعض الوزارات التي ملأت الاستبيان أنّ غياب سياسة وطنية قطاعية أو إرشادات تنفيذية خاصة باستخدام الذكاء الاصطناعي في البرامج الاجتماعية لا يزال يشكل عقبة أمام اعتماد هذه التكنولوجيا بشكل كامل ومُمأسس. كما يُعتبَر غياب برامج متخصصة لبناء القدرات في الذكاء الاصطناعي ومصمّمة خصيصاً لموظفي وزارات الشؤون الاجتماعية عقبة أخرى.

ولا تعتمد الغالبية العظمى من وزارات الشؤون الاجتماعية سياسات داخلية مستقلة للذكاء الاصطناعي، كما أن عدداً قليلاً فقط منها يعمل على تطوير مثل هذه السياسات (على الرغم من أن بعض الوزارات لديها سياسات داخلية لتكنولوجيا المعلومات تشمل الذكاء الاصطناعي). وحيثما وُجدت هذه السياسات الداخلية، فقد أسهمت في تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي، وتوضيح المسؤوليات، ودعم قرارات تخصيص الموارد، وتمكين التجريب والنشر المسؤولَين، وتعزيز فرص بناء القدرات، وتعيين موظفين متخصصين، والتعاقد مع شركات متخصصة. في المقابل، أدى غياب هذه السياسات إلى البطء والحذر في استخدام الذكاء الاصطناعي.

الإطار 11.
تسريع اعتماد الذكاء الاصطناعي في القطاع الحكومي: حالة قطر

برنامج GovAI المنفَّذ في قطر هو مبادرة وطنية تقودها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتهدف إلى تمكين الجهات الحكومية من تصميم وتنفيذ مشاريع في مجال الذكاء الاصطناعي تسهم في تحسين جودة خدمات القطاع العام وكفاءتها.

ويتبع البرنامج مسار عمل واضحاً يشمل ما يلي: تقديم أفكار مشاريع الذكاء الاصطناعي، والمراجعة الشهرية المنظَّمة، وتنفيذ المشاريع بالتعاون مع شركاء تكنولوجيين مختارين، ونشر قصص النجاح. كما يتضمن معايير أهلية محددة، مثل وجود فعالية مثبتة، والتوافق مع الأجندة الرقمية 2030، وتوفر البيانات، وقابلية التنفيذ.

برنامج GovAI المميَّز: استخدام الذكاء الاصطناعي لتعزيز الامتثال لعقود العمل

تستخدم وزارة العمل نظاماً لإدارة العقود مدعوماً بالذكاء الاصطناعي. يقوم هذا النظام بأتمتة مراجعة عقود العمل من خلال فهرسة الوثائق، واكتشاف أوجه التباين، والتحقق من الامتثال لقانون العمل القطري، والتأكد من صحة الأختام الرسمية الصادرة عن وزارة الخارجية ووزارة البلديات. ومن خلال تبسيط هذه العمليات وإتاحة استخدام العقود الذكية، يعزز هذا النظام كفاءة الموظّفين الموكلين بمراجعة العقود، ويقلّل من وقت المعالجة، ويحدّ من الأخطاء البشرية، ويسهم في نهاية المطاف في تسهيل عمليات التوظيف وضمان امتثالها للقوانين في قطر.

المصدر: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات - دولة قطر، البرنامج الحكومي للذكاء الاصطناعي (استُرجعت في 27 كانون الثاني/يناير 2026).

ولم تُشر أي من الوزارات التي استخدمت تطبيقات للذكاء الاصطناعي في برامجها الاجتماعية إلى وجود تحفّظات داخلية أو خارجية كبيرة تجاه هذه التطبيقات.

دال. الجاهزية للذكاء الاصطناعي

دعا الاستبيان وزارات الشؤون الاجتماعية إلى إجراء تقييمات ذاتية لمدى جاهزيتها لاستخدام الذكاء الاصطناعي في خمسة أبعاد رئيسية، هي القدرات البشرية داخل الوزارات؛ والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات داخل الوزارات؛ وجاهزية البيانات لضمان حسن عمل نظم الذكاء الاصطناعي (مثل السجلات الاجتماعية الرقمية، وحماية البيانات، وغيرها)؛ وآليات الحوكمة الداخلية (مثل قدرة الوزارة على مراقبة وتقييم وتخفيف المخاطر الناتجة عن استخدام الذكاء الاصطناعي)؛ وتوفر الموارد المالية اللازمة لتطوير نظم الذكاء الاصطناعي ونشرها.

وأظهرت معظم الإجابات المتعلقة بهذه الأبعاد (53 في المائة من الإجابات) أنّ وزارات الشؤون الاجتماعية في حالة جاهزية جزئية، بينما أشارت نسبة 31 في المائة من الإجابات إلى عدم الجاهزية، ولم تتجاوز نسبة الإجابات التي اعتبرت الوزارة جاهزة 16 في المائة (الشكل 3). كما أفادت الوزارات بأن أدنى مستويات الجاهزية كانت في مجالي الحوكمة الداخلية والقدرات البشرية.

يتعيّن على وزارات الشؤون الاجتماعية تحسين جاهزيتها في جميع الأبعاد لتتمكن من استخدام الذكاء الاصطناعي بشكل مسؤول وتحقق نتائج ملموسة. وقد أفادت الوزارات المشاركة في الاستبيان باتخاذ إجراءات في مختلف الأبعاد، وكان التركيز الأكبر على جاهزية البيانات:

- فيما يتعلق بالموارد البشرية: تقديم تدريب في مجال الذكاء الاصطناعي لموظفي الوزارات، والتعاقد مع كوادر متخصصين أو شركات متخصصة.
- فيما يتعلق بالبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات: توفير منصات آمنة لواجهات برمجة التطبيقات (API)، ومراكز بيانات، وبنية تحتية سحابية.
- فيما يتعلق بالبيانات: تحسين جودة البيانات ورقمنتها، وتعزيز حوكمة البيانات، وتوحيد معايير أتمتة تبادل البيانات بين الجهات الحكومية، وإنشاء منصات بيانات موحّدة.
- فيما يتعلق بالحوكمة الداخلية: إنشاء لجنة داخل الوزارة للإشراف على مشاريع الذكاء الاصطناعي، ووضع استراتيجية داخلية تحدد الأولويات وتوجه الاستخدام الأخلاقي للذكاء الاصطناعي في البرامج الاجتماعية.
- فيما يتعلق بالموارد المالية: وضع ميزانية مخصّصة للذكاء الاصطناعي أو التحول الرقمي، وتعبئة الموارد من خلال الشراكات.

الشكل 3. الإجابات على الاستبيان حول جاهزية وزارات الشؤون الاجتماعية للذكاء الاصطناعي

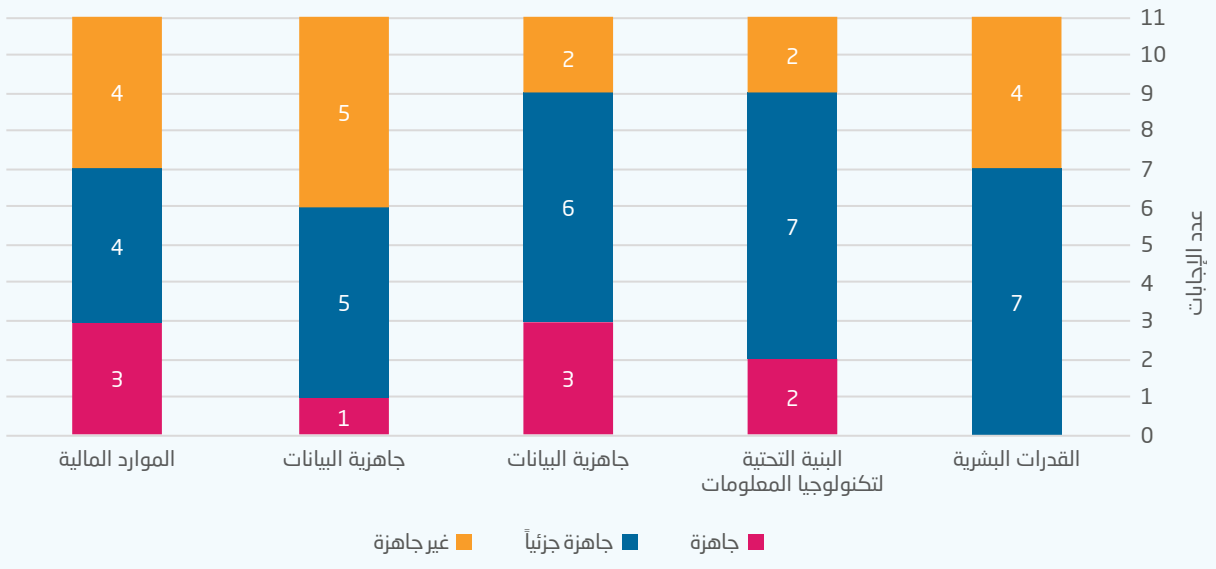

المصدر: الإجابات على استبيان الإسكوا.

الإطار 12.
تحسين وأتمتة تبادل البيانات بين الجهات الحكومية لتوسيع نطاق تغطية التأمين الاجتماعي: حالة مصر

تعمل الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي ووزارة التضامن الاجتماعي في مصر، بدعم من الإسكوا وبالتعاون مع منظمة العمل الدولية، على تطوير نظام رقمي آلي للتحقّق من البيانات (اعرف عميلك) بهدف تسريع تحديد العاملين الذين لا يزالون خارج مظلة الضمان الاجتماعي، وتسجيلهم، وتقليل عبء العمل على مديري الحالات في الهيئة. ومن التحديات المستمرة في هذا السياق تشتُّت البيانات الإدارية بين المؤسسات، الأمر الذي يستدعي إجراء عمليات تحقُّق يدوية تستغرق وقتاً طويلاً وتستهلك موارد كثيرة وتكون عرضة للأخطاء أو تؤدي إلى ازدواجية في الجهود.

وسيتيح النظام إجراء مقارنات آلية لبيانات الأفراد في قواعد بيانات حكومية متعددة، تشمل قواعد بيانات الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي، ووزارة التضامن الاجتماعي، ووزارة العمل، وهيئة التأمين الصحي الشامل، وغيرها. ومن خلال قواعد عمل رقمية محددة مسبقاً ومَرشحات رقمية، يقوم النظام بالتحقق من شروط الأهلية، واكتشاف أوجه التباين بين البيانات، وتحديد الأفراد الذين يستوفون معايير التغطية ولكن لم يتم تسجيلهم بعد.

ومن خلال تقليل الاعتماد على الإجراءات اليدوية، يهدف النظام إلى تحسين الكفاءة الإدارية، وتعزيز دقة اتخاذ القرار، وتسهيل التسجيل الاستباقي. ويعتمد النظام على آليات آمنة وقابلة للتشغيل البيني لتبادل البيانات، مما يدعم جهود التحول الرقمي في مصر في مجال الحماية الاجتماعية، ويسهم في تقدّم البلد نحو تحقيق المقصد 1-3 من أهداف التنمية المستدامة.

نموذج للتشغيل البيني لقواعد البيانات والتسجيل الآلي في التأمين الاجتماعي

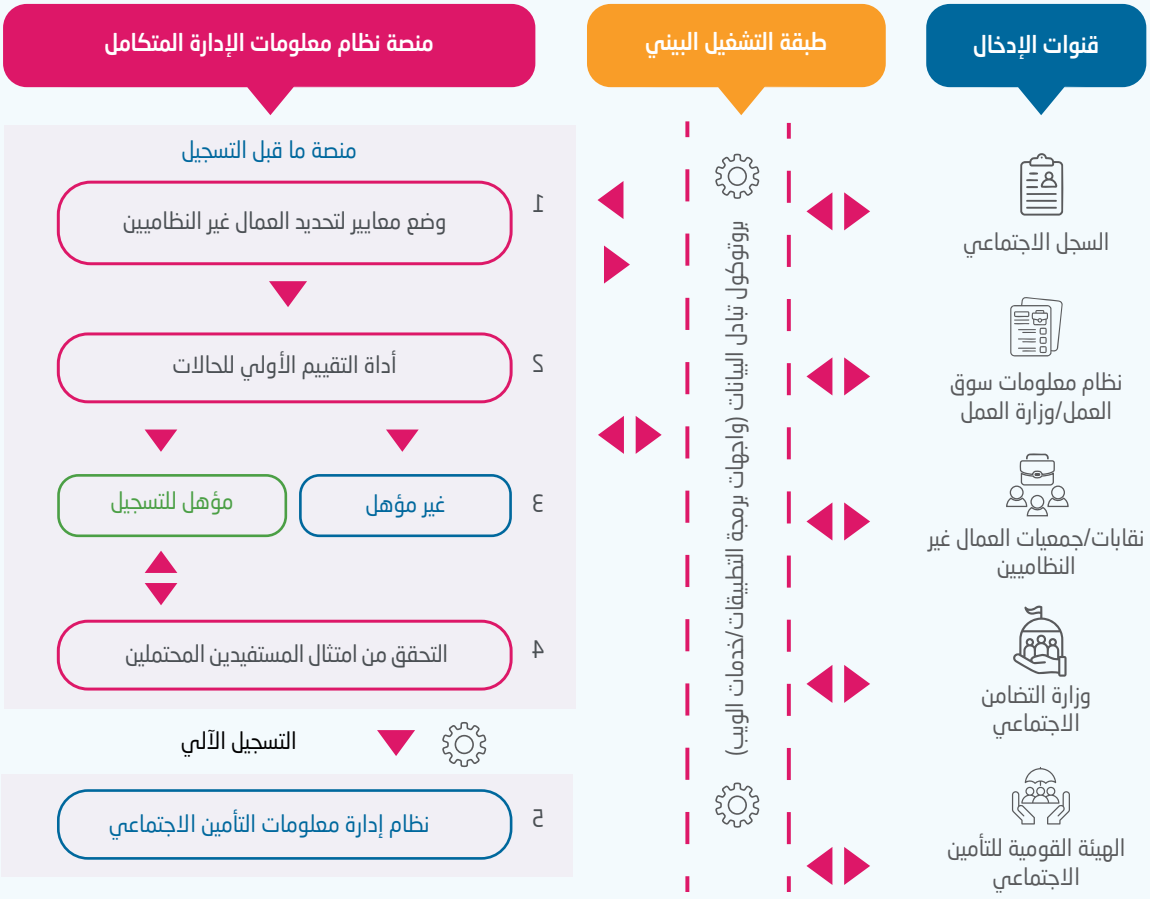

المصدر: من إعداد الإسكوا.

هاء. أوجه التعاون

لا يمكن لأي وزارة أو أي حكومة أن تطور استخدام الذكاء الاصطناعي بمفردها. فذلك يتطلّب تعاوناً مع أصحاب مصلحة مختلفين لتبادل الخبرات والبيانات وتشارك التكاليف، من بين أمور أخرى. وبالنسبة لوزارات الشؤون الاجتماعية، يكتسب التعاون مع المنظمات غير الربحية التي تقدّم خدمات اجتماعية للفئات المعرّضة للخطر أهمية بالغة، حيث يمكن لهذا التعاون أن يزيد من قدراتها ويعظّم أثرها من خلال استخدام الذكاء الاصطناعي.

وأشارت الوزارات المشاركة في الاستبيان إلى أنها تتعاون، بشكل رئيسي، مع وزارات وجهات حكومية أخرى، وكذلك مع منظمات دولية وشركات تابعة للقطاع الخاص. في المقابل، قلّما ذُكِر التعاون مع المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية، مما يشير إلى وجود فجوة واضحة من شأنها الحؤول دون تعظيم الأثر الاجتماعي. ويقدم الإطاران 6 و14 أمثلة على مبادرات تهدف إلى تمكين القطاع الثالث بفعالية.

وشملت مجالات التعاون الأكثر شيوعاً التي ذكرتها الوزارات تقديم التدريب، وتطوير الحلول التكنولوجية بشكل مشترك. كما تضمنت مجالات أخرى منها التمويل، وإعداد دراسات الجدوى، والدعم في الامتثال للمعايير الأخلاقية. وتم تحديد التعاون البحثي وتبادل البيانات كمجالين يمكن أن يتوسّعا مستقبلًا.

وأبدت معظم الوزارات اهتماماً بإنشاء منصة إقليمية أو آلية لتبادل المعرفة للتعاون مع الدول العربية الأخرى في مجال الذكاء الاصطناعي من أجل الشمول الاجتماعي.

الإطار 13.
تحسين سرعة استجابة نظام الضمان الاجتماعي للمواطنين وتحسين جودة الخدمات: حالة إيطاليا

اعتمد المعهد الوطني الإيطالي للضمان الاجتماعي في عام 2025 نظاماً مدعوماً بالذكاء الاصطناعي التوليدي لأتمتة مراجعة وتحليل الوثائق الداعمة التي يقدّمها المواطنون مع طلباتهم للحصول على خدمات الضمان الاجتماعي. وقد تكون هذه الوثائق عديدة وتشمل أنواعاً مختلفة، مثل الفواتير، والعقود، وتذاكر السفر، وإيصالات الدفع. وغالباً ما تستغرق مراجعتها يدوياً وقتاً طويلًا وتكون عرضة للأخطاء البشرية.

يقوم هذا النظام بتصنيف الوثائق آلياً بناءً على محتواها؛ وباستخراج البيانات منها والتحقّق منها؛ وتقديم معلومات للمشغّلين لدعمهم في اتخاذ القرار، ويسلّط الضوء على أي مشاكل يرصدها داخل الوثائق لتسهيل مراجعتها. بعد ذلك، يقوم المشغلون بالتحقق من القرار يدوياً. ويتعلّم النظام بشكل مستمر من البيانات الجديدة، مما يؤدي إلى تحسّن متواصل في سرعة القرارات وجودتها.

المصدر: European Commission, Public Sector Tech Watch (استُرجعت في 26 كانون الثاني/يناير 2026).

الإطار 14.
استخدام الذكاء الاصطناعي لتبسيط عمل المنظمات غير الربحية: حالة الإمارات العربية المتحدة

لتبسيط إجراءات تسجيل جمعيات النفع العام في الإمارات العربية المتحدة وترخيصها، قامت وزارة تمكين المجتمع بتطوير "منصة السجل الوطني لمؤسسات النفع العام المعززة بالذكاء الاصطناعي". وقد أسهم هذا المشروع في تقليص الأطر الزمنية الإدارية وتعزيز أداء هذه الجمعيات وزيادة أثرها الإيجابي على المجتمع. ويتماشى هذا الجهد مع الهدف الأسمى للوزارة، وهو دعم القطاع الثالث من خلال النهوض بالبنية التحتية الرقمية وإنشاء قاعدة بيانات وطنية متكاملة تعزز مساهمة هذا القطاع في بناء مجتمعات مترابطة وفاعلة. وقد فازت المنصة بجائزة "الابتكار من أجل التأثير" خلال قمة "الذكاء الاصطناعي من أجل الخير" في عام 2025.

المصادر: الإمارات العربية المتحدة، وزارة تمكين المجتمع، وزارة تمكين المجتمع تحصد جائزة "الابتكار من أجل التأثير 2025" عن منصة السجل الوطني لمؤسسات النفع العام، 9 تموز/يوليو 2025؛ ITU, AI for Good Innovate for Impact FINAL Report 2025 (استُرجعت في 19 شباط/فبراير 2026).

5

أطر السياسات الإقليمية العربية للذكاء الاصطناعي من منظور الشمول الاجتماعي

5. أطر السياسات الإقليمية العربية للذكاء الاصطناعي من منظور الشمول الاجتماعي

إنّ التعاون الحكومي العربي في مجال الذكاء الاصطناعي حديث نسبياً، غير أنه يستند إلى جهود طويلة الأمد في مجال التكامل الرقمي، ولا سيما في إطار مجلس وزراء الاتصالات والمعلومات العرب. ومن أبرز الأطر السياساتية الإقليمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عموماً "الأجندة الرقمية العربية 2023-2033"، التي اعتُمدت في عام 2023 كإطار عمل لسياسات التنمية الرقمية في البلدان العربية[36].

وبدأ التعاون في مجال الذكاء الاصطناعي أيضاً على مستوى مجموعات البلدان في المنطقة العربية، وتحديداً على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي.

ويقيّم هذا القسم الأطر السياساتية الإقليمية ودون الإقليمية للذكاء الاصطناعي من منظور الشمول الاجتماعي. وعلى الرغم من أن هذه الأطر تعكس توافقاً على مبادئ مشتركة، فأثرها لم يُقيَّم بعد، نظراً لاعتمادها جميعاً في عام 2025 وعدم وضع آليات تنفيذ واضحة ومؤشرات مناسبة حتى الآن.

كما أظهر تحليل السياسات الوطنية للذكاء الاصطناعي في البلدان العربية (القسم 2) اهتماماً محدوداً نسبياً بالبُعد الإقليمي، مما يشير إلى أنّ الأفق واسع لتعزيز التعاون الإقليمي في هذا المجال. ويمكن أن توفر تجارب أوروبا وأفريقيا وآسيا، المشار إليها في الأُطُر 16 إلى 18، مصادر إلهام مفيدة في هذا السياق.

ألف. الرؤية الاستراتيجية العربية الموحّدة للذكاء الاصطناعي

اعتمد مجلس وزراء الاتصالات والمعلومات العرب في عام 2025 "الرؤية الاستراتيجية العربية الموحدة للذكاء الاصطناعي"، التي ترمي إلى تسخير الذكاء الاصطناعي لتمكين الأفراد وبناء اقتصادات عربية قوية، ضمن إطارٍ أخلاقي سليم.

وتحدد هذه الرؤية المجالات ذات الأولوية للتعاون الإقليمي في مجال الذكاء الاصطناعي. ومن أبرزها:

- وضع مبادئ أخلاقية مشتركة للذكاء الاصطناعي تتناسب مع السياق الإقليمي.
- تعزيز استخدام الذكاء الاصطناعي في القطاعات ذات الأولوية على المستوى الإقليمي.
- إنشاء إطار عربي موحد لبناء القدرات البشرية وزيادة الوعي العام بالذكاء الاصطناعي.
- تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال العرب في مجال الذكاء الاصطناعي.
- بناء الشراكات مع المنظمات الإقليمية والدولية الرائدة.

ومن منظور الشمول الاجتماعي، تتّسم هذه الرؤية بعدة نقاط قوة، منها أنّها:

- تتضمّن أهدافاً استراتيجية مهمة للشمول الاجتماعي، منها تحسين جودة الخدمات الحكومية، والحفاظ على اللغة العربية والتراث الثقافي العربي، وضمان الحوكمة الرشيدة القائمة على مبادئ أخلاقية.
- تقرّ بأن استخدام الذكاء الاصطناعي يجب أن يكون مسؤولاً وموثوقاً، ويجب توزيع فوائده بشكل عادل على جميع فئات المجتمع، مع تحديد خطر التحيز كأحد أبرز التهديدات.
- تدعو إلى تطوير مؤشر عربي لقياس الجاهزية للذكاء الاصطناعي بغية تتبّع التقدم في الدول العربية، ودمج آليات الرصد والتقييم في تنفيذ جميع إجراءات الرؤية، مع التأكيد على أهمية المشاركة العامة في تقييم التقدم المحرز.
- تؤكد على ضرورة وجود مؤسسات فعالة للإشراف على الذكاء الاصطناعي تضم مختلف أصحاب المصلحة لضمان الالتزام بالمعايير الأخلاقية.
- تشدّد على أهمية الشفافية والمساءلة لحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون، بما في ذلك الإفصاح عن استخدام الذكاء الاصطناعي ومصادر البيانات.

- تدعو إلى تحديث قوانين حماية البيانات الشخصية ومكافحة الجرائم الإلكترونية على نحو يعكس المخاطر الجديدة الناجمة عن الذكاء الاصطناعي.
- تقترح إجراءات ملموسة لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة (الإطار 15).
- تحدّد قطاعات إقليمية ذات عوائد اجتماعية مرتفعة يشكل فيها نشر الذكاء الاصطناعي أولوية قصوى، ويمكن أن يحقق التعاون الإقليمي فيها فوائد تقنية ومالية، ومن هذه القطاعات معالجة اللغة العربية الطبيعية، والرعاية الصحية، والتعليم، والتكيف مع تغيُّر المناخ، والحكومة الإلكترونية، ومكافحة الجرائم الإلكترونية، والزراعة، والشمول الرقمي للأشخاص ذوي الإعاقة.
- تنص على استحداث برامج تعليمية في مجال الذكاء الاصطناعي تراعي الفوارق بين الجنسين وتشجع مشاركة النساء والفتيات.
- تدعو إلى إطلاق حملات توعية عامة حول سلامة البيانات واستخدام الذكاء الاصطناعي لمكافحة انتشار المعلومات المضللة والمحتوى غير القانوني.

الإطار 15.

الرؤية الاستراتيجية العربية الموحّدة للذكاء الاصطناعي: دعم الأشخاص ذوي الإعاقة

تعترف الرؤية الاستراتيجية العربية الموحدة للذكاء الاصطناعي بالفوائد التي يمكن أن تعود بها تقنيات الذكاء الاصطناعي على الأشخاص ذوي الإعاقة. وتقترح الرؤية الاستراتيجية اتخاذ عدد من الإجراءات، منها:

- الاستفادة من الأدوات المدعومة بالذكاء الاصطناعي التي تمكّن الأشخاص ذوي الإعاقة من الوصول إلى المحتوى الرقمي العربي.
- تطوير أجهزة الاتصال المعزِّزة والبديلة.
- توفير تعليم متخصص يتماشى مع احتياجات الأفراد، وتطوير حلول لصعوبات التعلم.
- تقديم خدمات ترجمة مدعومة بالذكاء الاصطناعي لتسهيل التواصل، بما في ذلك الترجمة الفورية إلى لغة الإشارة، وخدمة التعرّف على الصوت والصورة.

المصدر: جامعة الدول العربية، الرؤية الاستراتيجية العربية الموحّدة للذكاء الاصطناعي، 2025.

ومع ذلك، يشوب الرؤية بعض الثغرات، منها:

- تدعو وثيقة الرؤية، بعبارات عامة، إلى بناء القدرات ودعم ريادة الأعمال في مجال الذكاء الاصطناعي، ممّا قد لا ينفع الفئات المعرّضة للخطر ما لم تتضمن هذه الوثيقة تدابير محددة لضمان شمولها.
- يمكن توسيع الدعم المقدَّم للأشخاص ذوي الإعاقة لأبعد من خدمات التواصل والوصول إلى المحتوى الرقمي من خلال استخدام الذكاء الاصطناعي ليشمل تقنيات مساعِدة للأشخاص ذوي الإعاقات الجسدية، بما يعزز استقلاليتهم وتمكينهم الاقتصادي.
- تغفل الوثيقة عن الإشارة إلى كبار السن، الذين يُتوقع أن يتأثروا بشكل غير متناسب بالتطورات في مجال الذكاء الاصطناعي.

باء. الميثاق العربي لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي

تنفيذاً للرؤية الاستراتيجية المذكورة أعلاه، أُعِدّ الميثاق العربي لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي من خلال عملية حكومية مشتركة، واعتمده لاحقاً مجلس وزراء الاتصالات والمعلومات العرب في كانون الثاني/يناير 2026[37].

ويتوافق الميثاق إلى حد بعيد مع توصية اليونسكو بشأن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي (2021)[38]، وهو يتميّز بالعناصر التالية:

- يركّز الميثاق على حماية الهوية اللغوية والثقافية للمنطقة العربية وسيادتها الرقمية. وهذان المفهومان بالغا الأهمية بالنسبة للشمول الاجتماعي، إذ يتيحان الوصول الشامل إلى تطبيقات الذكاء الاصطناعي ودعم اللغة المحلية، وتطبيق معايير محلية لحماية البيانات تصون الفئات المعرّضة للخطر، إلى جانب دعم الاستثمار في المواهب والابتكار على المستوى المحلي. غير أن المبالغة في تطبيق هذه المعايير قد تفضي إلى نتائج معاكسة لما هو مرجوّ، وإلى سوء استخدام وقيود مثل الرقابة المفرَطة أو الحظر[39].
- يولي الميثاق اهتماماً خاصاً لاحتياجات الفئات المعرّضة للخطر، ويدعو إلى وضع إرشادات أخلاقية صارمة لاستخدام الذكاء الاصطناعي من قِبل الأطفال، والأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن، لضمان عدم استغلالهم أو تعرّضهم للضرر. كما يتضمن بنداً يدعو

إلى إشراك هذه الفئات في تصميم الحلول الذكية واستخدامها، ويشجّع على إجراء أبحاث مخصصة لتلبية احتياجاتها الخاصة.

- يدعو الميثاق إلى تعزيز الوعي العام من خلال إطلاق منصات إلكترونية توفّر محتوى تدريبياً مجانياً باللغة العربية بشأن الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي.
- يولي الميثاق اهتماماً أكبر بمفهوم العدالة بين الأجيال. وهو لا يتوقّف عند الأثر البيئي لتقنيات الذكاء الاصطناعي فحسب، بل يدعو إلى الانتقال العادل في سوق العمل عن طريق النهوض ببرامج التعليم المستمر والتدريب المهني لفائدة الفئات الأكثر عرضةً للتأثّر بتداعيات الذكاء الاصطناعي.
- يرمي الميثاق إلى ضمان استفادة جميع البلدان العربية، بصرف النظر عن مستوى تنميتها، من الذكاء الاصطناعي، من خلال تنسيق السياسات والتشريعات، وتطوير بنية تحتية رقمية مشتركة، ووضع معايير موحّدة لحوكمة البيانات، وتعزيز تبادل المعرفة والخبرات. كما يُبرز الميثاق أهمية طرح صوت إقليمي موحَّد وموقف عربي مشترك على المنصات العالمية.

يمكن القول إنّ الميثاق العربي، بحكم طبيعته وأهدافه، يركّز بشكل أساسي على المنطقة العربية ولا يراعي كما يجب الترابط مع مناطق العالم الأخرى، أو أهمية التنوّع خارج حدود المنطقة العربية. ومن الثغرات الرئيسية التي تشوب الميثاق أيضاً أنه يشير بشكل محدود جداً إلى دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز السلام وبناء المجتمعات السلمية، على الرغم من أن ذلك يُعد مبدأً أساسياً من مبادئ توصية اليونسكو، وأهمية هذا الدور في ظلّ السياق الإقليمي المتَسم بالنزاعات.

جيم. ميثاق الألكسو لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي

قامت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو)، وهي وكالة متخصصة تابعة لجامعة الدول العربية، بإعداد "ميثاق الألكسو لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي" في عام 2025، من خلال عملية شارك فيها أصحاب مصلحة متعددون، وخبراء حكوميون، وأكاديميون، وممثلون عن القطاع الخاص والمجتمع المدني. وتنبع أهمية هذا الميثاق من تركيزه على قطاعات التعليم والبحث والثقافة، حيث يقدم إرشادات خاصة لتطبيق الذكاء الاصطناعي على نحو يراعي الأخلاقيات في هذه القطاعات تحديداً.

وفي جميع البلدان العربية تقريباً، حُدِّد التعليم كأحد القطاعات ذات الأولوية التي يتعيّن استخدام الذكاء الاصطناعي فيها. وحسب ميثاق الألكسو، ينبغي لتطبيق الذكاء الاصطناعي في التعليم في المنطقة العربية أن يؤدي إلى بيئة تعليمية عادلة وشاملة وغير تمييزية تضمن تكافؤ الفرص التعليمية لجميع الأفراد (بما في ذلك من الفئات المعرّضة للخطر)، وكذلك تعزيز مبادئ الحرية الفكرية والمساواة واحترام التنوع الثقافي والاجتماعي. كما يشدد الميثاق على أن أنظمة الذكاء الاصطناعي المستخدمة في التعليم يجب ألا تنطوي على أي تحيّز، وأن تتّسم بالدقة، وأن تحظر جميع أشكال العنف والتنمر والإقصاء. وينبغي أيضاً أن توفر آليات لحماية حقوق الطلاب والمعلمين، وضمان خصوصيتهم وسلامتهم داخل البيئة التعليمية. ويدعو الميثاق كذلك إلى تحقيق الشفافية الكاملة عند استخدام الذكاء الاصطناعي في التصنيف، والتعلّم المخصَّص، وإدارة العمليات التعليمية، مع ممارسة الإشراف البشري على هذه العمليات.

وعلى غرار الميثاق العربي لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، يؤكد ميثاق الألكسو على أهمية الحفاظ على الهوية الثقافية العربية والإسلامية، مع إبراز أهمية الانفتاح على الثقافات الأخرى، وتعزيز اللغة العربية، والسعي لتحقيق السيادة الرقمية. كما يدعو الجامعات والمؤسسات التعليمية العربية إلى التعاون في تنفيذ مشاريع مشتركة، والاستفادة من الموارد المفتوحة المصدر، بهدف تطوير نظام عربي مستقل لتكنولوجيا التعليم.

دال. القانون العربي الاسترشادي في مجال الذكاء الاصطناعي

في عام 2022، أصدر البرلمان العربي، وهو هيئة استشارية تابعة لجامعة الدول العربية تضم برلمانيين من 22 دولة عربية، "القانون العربي الاسترشادي في مجال الذكاء الاصطناعي"، الذي يوفر إرشادات غير ملزمة لمساعدة البلدان العربية على تطوير أطرها التشريعية الخاصة بالذكاء الاصطناعي.

ويحدد القانون الاسترشادي الضوابط والمعايير التي ينبغي أن تنظّم استخدام الذكاء الاصطناعي، ويتماشى العديد منها مع المبادئ الأخلاقية العالمية للذكاء الاصطناعي. ومن منظور الشمول الاجتماعي، يتضمن القانون مادة مستقلة تتناول المساواة بين الجنسين وحماية حقوق النساء

والفتيات، إلى جانب المبادئ العامة المتعلقة بالمساواة وعدم التمييز.

كما تنص إحدى مواد القانون على إنشاء هيئة مستقلة للإشراف على استخدام الذكاء الاصطناعي تضم في عضويتها ممثلين عن منظمات حقوق الإنسان ومؤسسات معنية بالشباب والأطفال. وتتولى هذه الهيئة مسؤولية تلقي الشكاوى من الأفراد المتضررين من استخدام الذكاء الاصطناعي ومعالجتها.

وتُخصَّص عدة مواد من القانون لمكافحة الجرائم التي قد تُرتكب باستخدام الذكاء الاصطناعي، مثل التحريض على الكراهية، والتمييز، والعنف، وغيرها من الأفعال غير القانونية المرتكَبة في الفضاء السيبراني.

هاء. الدليل الإسترشادي لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، الصادر عن مجلس التعاون الخليجي

على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، صدر في عام 2025 الدليل الاسترشادي لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، نتيجةً لتضافر الجهود بين لجنتَين تابعتين للمجلس، هما اللجنة الوزارية للحكومة الرقمية ولجنة رؤساء المحاكم العليا ومحاكم التمييز.

ويحدد هذا الدليل القيم والمبادئ التي ينبغي الامتثال لها لتعزيز الاستخدام السلمي لهذه التكنولوجيا، بما يضمن

الإطار 16.

استخلاص الدروس من المناطق الأخرى: تجربة الاتحاد الأوروبي

لعلّ تجربة الاتحاد الأوروبي هي أكثر التجارب تقدّماً على المستوى الإقليمي. فقد أعطى الاتحاد الأوروبي الأولوية لحوكمة الذكاء الاصطناعي المتمحورة حول الإنسان والقائمة على الحقوق، مع التركيز على المعايير الأخلاقية والضمانات المؤسسية، ومعالجة المخاطر التكنولوجية وتأثيراتها على سوق العمل، وذلك بالتماشي مع أجندة الحقوق الرقمية الأوسع نطاقاً المعتمدة في الاتحاد الأوروبي. وقد اعتمد الاتحاد الأوروبي نهجاً مزدوجاً يجمع بين التنظيم (قانون الذكاء الاصطناعي) والتمكين الاستراتيجي (خطة عمل الذكاء الاصطناعي على مستوى القارّة).

وينص قانون الذكاء الاصطناعي (2024) على إنشاء إطار قانوني لتعزيز أمن تقنيات الذكاء الاصطناعي وموثوقيتها وضمان حماية حقوق الإنسان. ويعتمد القانون نهجاً قائماً على المخاطر لتصنيف نظم الذكاء الاصطناعي (مخاطر غير مقبولة، أو عالية، أو محدودة، أو منخفضة). كما يفرض شروطاً صارمة على الأنظمة عالية المخاطر author clarify (مثل المراقبة البيومترية والتطبيقات المرتبطة بالبنية التحتية الحيوية)، ويحظر بعض الاستخدامات (مثل تصنيف الفئات المجتمعية والتعرف البيومتري عن بُعد في الوقت الفعلي في الأماكن العامة). ويُشرك القانون صراحةً الهيئات المعنية بالمساواة كجهات رئيسية في رصد مخاطر التمييز الناجمة عن الذكاء الاصطناعي.

أما ميثاق الذكاء الاصطناعي، فهو جزء من استراتيجية تنفيذ قانون الذكاء الاصطناعي، ويقوم على ركيزتين: (أ) إشراك أصحاب مصلحة متعددين وتبادل أفضل الممارسات والسياسات الداخلية واستراتيجيات الامتثال؛ (ب) التعهدات الطوعية التي تلتزم من خلالها المؤسسات علناً بالامتثال المبكر لأحكام رئيسية من قانون الذكاء الاصطناعي، مثل تطوير الاستراتيجيات لحوكمة الذكاء الاصطناعي، وتحديد النُظم العالية المخاطر، وتعزيز وعي الموظفين ومعرفتهم بالذكاء الاصطناعي.

وتشكّل خطة عمل الذكاء الاصطناعي على مستوى القارّة (2025) خارطة طريق تنفيذية لتطوير قدرات الذكاء الاصطناعي وتسريع اعتماده وتنمية بنيته التحتية. وهي تهدف إلى تعبئة 200 مليار يورو من خلال مبادرة InvestAI لدعم إنشاء المصانع والمصانع العملاقة الخاصة بالذكاء الاصطناعي، وتوسيع البنية التحتية للحوسبة السحابية والبيانات، مع التركيز على قطاعات مثل الصحة والتنقل والطاقة.

ويُعدّ مرصد الذكاء الاصطناعي التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عنصراً مهماً في منظومة حوكمة الذكاء الاصطناعي في الاتحاد الأوروبي. فهو يتتبع نشر الذكاء الاصطناعي والابتكار في القطاعات الاستراتيجية، ويجمع ويحلل البيانات المتعلقة بالامتثال لقانون الذكاء الاصطناعي والسياسات المرتبطة به، مما يوفر رؤى سياساتية ويدعم اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة لدى المفوضية الأوروبية والدول الأعضاء.

المصدر: من تجميع المؤلّفين.

احترام كرامة الإنسان والشريعة الإسلامية، ويوطّد التماسك بين دول مجلس التعاون الخليجي، ويدعم رفاه الإنسان في منطقة الخليج. على سبيل المثال، يوصي الدليل بإيلاء اهتمام أكبر للفئات المعرضة للخطر، بما يشمل الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن وغيرهم، ومراعاة احتياجاتهم في عمليات تطوير نظم الذكاء الاصطناعي. كما يدعو إلى معالجة الفجوات الرقمية والمعرفية داخل الدول وفيما بينها، وإشراك أصحاب المصلحة في مختلف مراحل دورة حياة نظم الذكاء الاصطناعي.

وفي الوقت الراهن، يجري العمل على إعداد استراتيجية خليجية موحّدة للذكاء الاصطناعي، وإطار عام لدعم تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الخدمات العامة[40].

الإطار 17.
استخلاص الدروس من المناطق الأخرى: تجربة الاتحاد الأفريقي

في تموز/يوليو 2024، أصدر الاتحاد الأفريقي استراتيجية قاريّة للذكاء الاصطناعي تتماشى مع مبادئ الأخلاقيات والتنوع وحقوق الإنسان، مع إعطاء الأولوية لتكييف أنظمة الذكاء الاصطناعي مع السياق الأفريقي. وتُبرز الاستراتيجية المخاطر الاجتماعية المحتمل أن تنجم عن الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك انتهاكات خصوصية البيانات، والتحيزات، والتمييز ضد النساء والفئات المعرّضة للخطر (مثل المهاجرين، والأطفال، والأشخاص ذوي الإعاقة)، وفقدان الوظائف، والتأثيرات السلبية المحتملة على معرفة الشعوب الأصلية والتراث الثقافي والقيم الأفريقية.

وتنص الاستراتيجية على اعتماد نهج متعدد الأبعاد لإدارة المخاطر يشمل واضعي السياسات، وخبراء التكنولوجيا، والمجتمع المدني. وتشمل بعض الحلول المقترحة تعزيز المواهب المحلية، وتطوير منظومات الابتكار والشركات الناشئة في مجال الذكاء الاصطناعي، والاستثمار في الشباب لتكوين جيل من المبتكرين يدعم تنافسية أفريقيا في السوق العالمية للذكاء الاصطناعي، وتمكين النساء في هذا المجال. كما تشمل التدابير المقترحة تعميم الذكاء الاصطناعي في القطاعات ذات الأثر الكبير، وتعزيز قدرات القطاع الخاص للاستفادة من هذه التكنولوجيا ومعالجة المخاطر المرتبطة بها.

المصدر: من تجميع المؤلّفين.

الإطار 18.
استخلاص الدروس من المناطق الأخرى: تجربة رابطة دول جنوب شرق آسيا

تتضمّن خارطة طريق رابطة دول جنوب شرق آسيا الخاصة بالذكاء الاصطناعي المسؤول للفترة 2025-2030 رؤية المنطقة والتزامها ببناء منظومة ذكاء اصطناعي تتمحور حول الإنسان وتتّسم بالشمول والاستدامة. وهي تركّز على العوامل اللازمة لتحقيق ذلك، مثل كفاءة حوكمة البيانات، والبنية التحتية الرقمية، والأطر القانونية، وبناء القدرات المؤسسية.

ويقدّم دليل رابطة دول جنوب شرق آسيا لحوكمة وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي (2024) إطاراً عملياً لتصميم الذكاء الاصطناعي وتطويره ونشره على نحو مسؤول، ولا سيما في التطبيقات التجارية وغير العسكرية. وتم استكمال الدليل في عام 2025 بالدليل الموسع للذكاء الاصطناعي التوليدي الذي يتناول المخاطر الناشئة مثل المعلومات المضلّلة، والتزييف العميق، وانتهاكات الخصوصية والسرية، والتحيز الخوارزمي، وتحديات الملكية الفكرية.

وترمي مبادرة AI Ready ASEAN إلى تعبئة خمسة ملايين دولار لتمويل برنامج لمحو الأمية في مجال الذكاء الاصطناعي، بهدف إلى تزويد 5.5 مليون شخص بمهارات الذكاء الاصطناعي خلال فترة تمتد إلى سنتين ونصف.

المصدر: من تجميع المؤلّفين.

المرفق 1. وثائق سياسات الذكاء الاصطناعي الوطنية والإقليمية التي تمّت مراجعتها

جدول المرفق 1. وثائق سياسات الذكاء الاصطناعي الوطنية والإقليمية

الدولة أو الجهة الإقليمية	سنة الإصدار	الجهة الحكومية المُصدِرة، عنوان الوثيقة والرابط (الحالة إذا لم تصدر أو لم تُنشر)
البحرين	2025	هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية. السياسة العامة لاستخدام الذكاء الاصطناعي.
مصر	2023	المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي. الميثاق المصري للذكاء الاصطناعي المسؤول.
	2025 (الطبعة الثانية)	المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي. الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي في مصر (2025-2030).
الأردن	2022 (الطبعة الثانية)	وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة. استراتيجية الأردن للذكاء الاصطناعي وخطة التنفيذ (2023-2027).
	2022	وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة. الميثاق الوطني لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي.
الكويت	2025	الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات. الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي (2025-2028). مسودة غير منشورة على الإنترنت.
	2025	الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات. الدليل الإرشادي لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي.
ليبيا	2024	الهيئة العامة للاتصالات والمعلوماتية. السياسة الوطنية للذكاء الاصطناعي.
موريتانيا	2024	وزارة التحول الرقمي والابتكار وعصرنة الإدارة. الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي 2025-2029 (مسودة).
المغرب	2026	تم الإعلان عن خارطة طريق "المغرب للذكاء الاصطناعي 2030" في وسائل الإعلام عام 2026. وأصدرت وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة تقريراً موجزاً عن المؤتمر الوطني الأول للذكاء الاصطناعي (الرباط، 1-2 تموز/يوليو 2025)، وتم الاستناد إليه في التحليل.
عُمان	2024	وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات. البرنامج الوطني للذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية 2024-2026.
	2025	وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات. السياسة العامة للاستخدام الآمن والأخلاقي لأنظمة الذكاء الاصطناعي.
دولة فلسطين	2023	الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي لفلسطين. غير منشورة على الإنترنت.

الدولة أو الجهة الإقليمية	سنة الإصدار	الجهة الحكومية المُصدِرة، عنوان الوثيقة والرابط (الحالة إذا لم تصدر أو لم تُنشر)
قطر	2023	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. استراتيجية قطر الوطنية في مجال الذكاء الاصطناعي.
	2024	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. المبادئ والإرشادات الخاصة بالاستخدام الأخلاقي للذكاء الاصطناعي.
	2025	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. الذكاء الاصطناعي في قطر – مبادئ وإرشادات التطوير والنشر الأخلاقي.
	2025	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. السياسة الوطنية للذكاء الاصطناعي (مسودة).
المملكة العربية السعودية	2020	الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي. الاستراتيجية الوطنية للبيانات والذكاء الاصطناعي.
	2025	الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي. إطار اعتماد الذكاء الاصطناعي.
	2025	الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي. مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي.
	2025	الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي. إرشادات الذكاء الاصطناعي التوليدي للجمهور.
	2025	الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي. إرشادات الذكاء الاصطناعي التوليدي للحكومة.
	2025	الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي. الإطار الوطني لمعايير المهن في البيانات والذكاء الاصطناعي.
	2025	الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي. الإطار الأكاديمي السعودي لمؤهلات الذكاء الاصطناعي.
الإمارات العربية المتحدة	2018	البرنامج الوطني للذكاء الاصطناعي. الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي 2031.
	2024	وزير دولة للذكاء الاصطناعي والاقتصاد الرقمي وتطبيقات العمل عن بعد. ميثاق تطوير واستخدام الذكاء الاصطناعي.
جامعة الدول العربية	2025	الرؤية الاستراتيجية العربية الموحدة للذكاء الاصطناعي.
	2026	الميثاق العربي لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي 2026.
الألكسو	2025	ميثاق الألكسو لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي.
البرلمان العربي	2025	القانون العربي الاسترشادي في مجال الذكاء الاصطناعي. غير منشور على الإنترنت.
الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية	2023	الدليل الاسترشادي لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي.

المصدر: من إعداد الإسكوا.

ملاحظة: إضافة إلى الدول العربية الـ 12 المدرجة في الجدول، تشير مصادر إعلامية إلى وجود استراتيجية وطنية للذكاء الاصطناعي في الجزائر، ومسودات سياسات خاصة بالذكاء الاصطناعي في كلٍّ من العراق وتونس. ونظراً لعدم تمكن المؤلفين من الوصول إلى هذه الوثائق، لم يتم تضمينها في التحليل.

تمّ الاطلاع على جميع الروابط الواردة في الجدول في كانون الثاني/يناير 2026.

المرفق 2. جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تحسين حوكمة الذكاء الاصطناعي

تدعو الأمم المتحدة إلى نظام عالمي منسَّق لحوكمة الذكاء الاصطناعي، بهدف تعظيم فوائد الذكاء الاصطناعي وإدارة مخاطره المحتملة. وتشمل أبرز المبادرات المتّخذة منذ عام 2020 ما يلي:

- في عام 2020، قامت الأمم المتحدة بإنشاء فريق عمل مشترك بين الوكالات معني بالذكاء الاصطناعي تمتد ولايته على فترة خمس سنوات، ويشارك في قيادته كلّ من اليونسكو والاتحاد الدولي للاتصالات، ويهدف إلى تعزيز الاتّساق في سياسات الذكاء الاصطناعي على مستوى منظومة الأمم المتحدة، وإلى تسهيل تبادل المعلومات وبناء القدرات والتعاون بين الوكالات. وفي عام 2022، قام الفريق بوضع مبادئ الاستخدام الأخلاقي للذكاء الاصطناعي في منظومة الأمم المتحدة. وفي عام 2023، أصدر الورقة البيضاء حول حوكمة الذكاء الاصطناعي في منظومة الأمم المتحدة.
- في عام 2023، أنشأ الأمين العام للأمم المتحدة هيئة استشارية رفيعة المستوى متعددة التخصصات معنية بالذكاء الاصطناعي، مهمّتها تقديم توصيات حول استراتيجيات الحوكمة الدولية وتعزيز نهج شامل وتشاركي. وقد تفاعلت هذه الهيئة مع مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وأصدرت في عام 2024 تقريراً بعنوان "حوكمة الذكاء الاصطناعي من أجل الإنسانية"، يسلط الضوء على المخاطر المرتبطة بالذكاء الاصطناعي وعلى قدرته على إحداث تغييرات جذرية عالميّة في هذا العصر الجديد المتّسم بالتعاون والأمن الرقميَّين.
- في آذار/مارس 2024، أصدرت الأمم المتحدة قراراً بعنوان اغتنام الفرص التي تتيحها نظم الذكاء الاصطناعي المأمونة والمؤمّنة والموثوقة لأغراض التنمية المستدامة[41]، بهدف تعزيز الاستخدام الأخلاقي والمسؤول للذكاء الاصطناعي.
- تم اعتماد الميثاق الرقمي العالمي خلال قمة المستقبل في أيلول/سبتمبر 2024 كملحق لميثاق المستقبل. ويقدم هذا الميثاق خارطة طريق لتعزيز التعاون الرقمي العالمي، والاستفادة من الإمكانات الكبيرة للتقنيات الرقمية، وسد الفجوات الرقمية القائمة. كما يُلزم الحكومات باحترام القانون الدولي وحقوق الإنسان في الفضاء الرقمي، وضمان أن يكون هذا الفضاء آمناً ومأموناً.
- في إطار تنفيذ الميثاق الرقمي العالمي، أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2025 الفريق العلمي الدولي المستقل المعني بالذكاء الاصطناعي، كهيئة دائمة تهدف إلى تعزيز الفهم العلمي وضمان أن تستند المداولات الدولية إلى أفضل الأدلة المتاحة. كما أطلقت الحوار العالمي بشأن حوكمة الذكاء الاصطناعي كمنصة شاملة داخل الأمم المتحدة تتيح للحكومات وأصحاب المصلحة مناقشة أبرز التحديات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي.

الحواشي

1. يتضمن المرفق 1 قائمة البلدان ووثائق سياسات الذكاء الاصطناعي الوطنية والاقليمية التي تمت مراجعتها في هذا التقرير.
2. يعتمد هذا التقرير تفسيراً واسع النطاق لمصطلح "السياسات"، بحيث يشمل الاستراتيجيات، والخطط، والتشريعات، والأطر، وغيرها من التوجيهات الحكومية.
3. بحلول نهاية عام 2023، كانت 89 دولة قد اعتمدت سياسات شاملة، وفقا لتقرير التكنولوجيا والابتكار لعام 2025: الذكاء الاصطناعي الشامل للجميع من أجل التنمية الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). ومن المرجح أن يكون عدد الدول قد ارتفع منذ ذلك الحين.
4. الأردن ومصر.
5. بيان صحفي صادر عن الإسكوا بعنوان القمة العربية تعتمد "الرؤية العربية 2045"، 18 أيار/مايو 2025.
6. التوصية الصادرة خلال جلسة الحلول حول تسخير الذكاء الاصطناعي لتحقيق الأثر الاجتماعي التي نظمتها الإسكوا، والمكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي، ووزارة تمكين المجتمع في الإمارات العربية المتحدة، وذلك خلال القمة العالمية الثانية للتنمية الاجتماعية (الدوحة، 4-6 تشرين الثاني/نوفمبر 2025). ويتوفر ملخص الجلسة، بما في ذلك التوصيات الرئيسية، على صفحة الفعالية.
7. تناولت الإصدارات السابقة من الاستعراض السنوي لأهداف التنمية المستدامة المواضيع التالية: إعادة البناء على نحو أفضل بعد كوفيد-19 (2022)؛ القطاع الخاص وأهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية (2023)؛ تنمية المهارات وتحفيز الابتكار ودور القطاع الخاص في المنطقة العربية (2024)؛ الشمول المالي في المنطقة العربية (2025).
8. جميع الدول العربية الـ 22 باستثناء جزر القمر.
9. قامت شركة Oxford Insights للاستشارات بتطوير مؤشر جاهزية الحكومات للذكاء الاصطناعي، الذي قيّم في عام 2025 جاهزية 195 حكومة، بما في ذلك في جميع الدول العربية، من خلال مؤشرات فرعية تناولت ستة محاور رئيسية: القدرة على وضع السياسات، والحوكمة، والبنية التحتية للذكاء الاصطناعي، واعتماد الذكاء الاصطناعي في القطاع العام، والتطوير والانتشار، والمرونة.
10. قيّم المؤشر العالمي للذكاء الاصطناعي المسؤول لعام 2024 التزامات الحكومات وقدراتها الوطنية فيما يتعلق بالتطوير والإدارة المسؤولين للذكاء الاصطناعي في 138 بلداً، منها 15 بلداً عربياً. تم تطوير هذا المؤشر من خلال عملية تشاورية، وهو يقيّم البلدان حسب أبعاد تقنية واجتماعية وسياسية. ومن خلال البعد الاجتماعي، يقيم مدى التزام البلدان بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان في سياسات الذكاء الاصطناعي، وما تبذله من جهود لتعزيز العدالة وإتاحة الوصول للجميع وضمان سلامة الذكاء الاصطناعي والمساءلة بشأنه.
11. استنادا إلى بيانات من منصة https://www.preqin.com/، تم تحديثها آخر مرة في 5 كانون الثاني/يناير 2026، وتم الاطّلاع عليها في 30 كانون الثاني/يناير 2026، https://oecd.ai/.
12. مؤشر نضوج الخدمات الحكومية الإلكترونية والنقالة لعام 2024 يقيّم 17 دولة عربية من حيث قدرتها على تقديم 100 خدمة حكومية عبر البوابات الإلكترونية والتطبيقات المحمولة. وهو يغطي ثلاث ركائز رئيسية: توفر الخدمات وتطورها، واستخدام الخدمة ورضا المستخدم حيالها، والوصول إلى الجمهور.
13. الإسكوا، التقرير العربي الثاني حول الفقر المتعدد الأبعاد، 2023.
14. طور هذا النظام بالتعاون مع الإسكوا.
15. ITU Global Cybersecurity Index (GCI) 2024.
16. https://www.zawya.com/en/world/middle-east/new-law-to-regulate-use-of-ai-approved-in-bahrain-djpvmm4r.
17. مؤسسة دبي للمستقبل، مختبر التشريعات.
18. https://u.ae/ar/about-the-uae/digital-uae/whole-of-government-approach/Chief-Artificial-Intelligence-Officer-CAIO; https://u.ae/ar/about-the-uae/digital-uae/digital-technology/artificial-intelligence/artificial-intelligence-in-government-policies.

19. Morocco, Ministry of Digital Transition and Administrative Reform, Summary report of the First National Conference on Artificial Intelligence, Rabat, 1–2 July 2025.
20. https://ai.gov.eg/human-development/programs-list/program-details/6.
21. https://sdaia.gov.sa/en/MediaCenter/News/Pages/NewsDetails.aspx?NewsID=160.
22. https://www.samenacouncil.org/samena_daily_news?news=109062.
23. Morocco, Ministry of Digital Transition and Administrative Reform, Summary report of the First National Conference on Artificial Intelligence, Rabat, 1–2 July 2025.
24. تحليل SWOT هو تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات.
25. مجلس أبحاث التكنولوجيا المتطورة، معهد الابتكار التكنولوجي يعزّز ريادته بإطلاق "فالكون عربي" و"فالكون H1"... ذكاء اصطناعي بقدرات رفيعة وأداء غير مسبوق، أيار/مايو 2025.
26. https://economymiddleeast.com/news/saudi-arabia-leads-in-arabic-ai-with-launch-of-humain-chat-and-allam-34b-model/.
27. https://prod.mtcit.gov.om/ITAPortal/Pages/Page.aspx?NID=292589&PID=1723229.
28. World Economic Forum, Rethinking AI Sovereignty: Pathways to Competitiveness through Strategic Investments, January 2026.
29. Ernest & Young LLP, Scaling AI in government: Cost strategies with the FinOps framework, 2025.
30. Association for Computing Machinery (ACM), The Landscape of Arabic Large Language Models, Communications of the ACM, volume 68, issue 10, pp. 54–61, 2025.
31. Ministry of Digital Transition and Administrative Reform, Summary report of the First National Conference on Artificial Intelligence, Rabat, 1–2 July 2025.
32. https://sdaia.gov.sa/en/SDAIA/about/Pages/Budget.aspx.
33. Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), AI and the future of social protection in OECD countries, 2025.
34. المرجع نفسه.
35. المرجع نفسه.
36. أعدّت الإسكوا وجامعة الدول العربية وممثلو الدول العربية الأجندة الرقمية العربية 2023-2033. ويتم رصد تنفيذها بانتظام لقياس التقدم المحرَز مقارنة بخطوط الأساس المحددة، كما يتم تحديثها بشكل دوري لمواكبة التطورات التكنولوجية. وتشمل الأجندة الرقمية العربية محورا مخصصا للتحول الرقمي والشمول الاجتماعي. وتضع النسخة الثانية المرتقبة من الأجندة تركيزا أكبر على الذكاء الاصطناعي والتقنيات الناشئة.
37. بوابة الشروق، الجامعة العربية: اعتماد ميثاق الأخلاقيات العربي للذكاء الاصطناعي، كانون الثاني/يناير 2026.
38. يبيّن الميثاق العربي في مقدمته أنه يستند إلى وثائق مرجعية عالمية وإقليمية، بما في ذلك توصية اليونسكو بشأن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، وميثاق الرياض لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي في العالم الإسلامي الذي أطلقته منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة، وميثاق الألكسو لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي الصادر عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو).
39. Think Tank, European Parliament, Artificial intelligence (AI) and human rights: Using AI as a weapon of repression and its impact on human rights, May 2024.
40. الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، معالي الأمين العام لمجلس التعاون: دول المجلس أولت اهتماما متزايدا بقطاع الذكاء الاصطناعي، إدراكا منها لدوره المحوري في تشكيل ملامح الاقتصاد العالمي الجديد، 7 تشرين الأول/أكتوبر 2025.
41. A/RES/78/265.

يقدّم الاستعراض السنوي لأهداف التنمية المستدامة 2026، وهو الخامس في هذه السلسلة من الاستعراضات، تحليلاً للسياسات الوطنية والإقليمية التي تنظّم الذكاء الاصطناعي في المنطقة العربية من منظور الشمول الاجتماعي. ويبحث في مدى إسهام هذه السياسات، التي وُضعت حديثاً، في إرساء أطر توجيهية أخلاقية وتوجيه نشر نظم الذكاء الاصطناعي بصورة فاعلة بما يعزز تكافؤ إمكانية الحصول على الخدمات والمشاركة والفرص لجميع الأفراد، ولا سيما للفئات المعرّضة للخطر.

ولتقييم ما إذا كانت هذه السياسات توفّر بيئة تمكينية لذكاء اصطناعي شامل اجتماعياً، يعرض التقرير دراسة حالة لوزارات الشؤون الاجتماعية في البلدان العربية، استناداً إلى استبيان يتناول استخداماتها الحالية والمخطط لها للذكاء الاصطناعي، وتدابير التخفيف من المخاطر، وجاهزية المؤسسات، وأوجه التعاون. ويرتكز الاستعراض على تحليل السياسات ودراسة الحالة ليحدّد مجالات العمل والجوانب التي تستوجب المزيد من الاهتمام لمعالجة الفجوات في السياسات.

2600114A